جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة

تكنولوجيا المعلومات والإتصال
وفعالية الإدارة المحلية
في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة والعلاقات الدولية

تخصص إدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالبتين:

- بوركوة إيناس
- بوعشيبة خديجة

إشراف:

أ- بن شعبان رمضان

أعضاء لجنة المناقشة

أ -بن شعبان رمضان.....مشرفا

د- كريبش نبيل.....رئيسا

أ-صياد باية.....مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

شكر وعرفان

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" سورة النمل الأية19.

ومصداقا لقوله تعالى: "لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" سورة إبراهيم الأية07.

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا العبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسـألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام، كما نتقدم بجميل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف " بن شعبان رمضان" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وتشجيعاته العلمية والقيمة رغم انشغالاته ووقته الثمين والذي تحملنا طيلة هذه الفترة، فنسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يحقق له الزيادة في حياته وأن يوصله إلى أسمى وأرقى المعالي ولا يفوتنا أن نشكر كل الأساتذة بكلية الحقوق و العلوم السياسية.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى السيد "عبد الحميد بومدش" الذي ساعدنا في إنجاز هذا العمل

إلى كل من مد لنا يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد

إهـــــــداء

بسم الله الذي هدانا ولولاه ما كنا لنهتدي

وصلى الله وسلم على الهادي الحبيب خاتم الأنبياء والمرسلين

إلى حكمتي وعلمي

إلى أدبي وحلمي

إلى طريقي المستقيم

إلى طريق الهداية

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى كل الوجود بعد الله ورسوله أمي الغالية "رزيقة"

إلى القلب الكبير والدي "عمار"

إلى من آثروني على أنفسهم

إلى من علموني علم الحياة أخواتي، وأخي "صلاح الدين"

إلى أعز وأقرب صديقاتي "بشرى، إيناس، فاطمة، صليحة، ريمة، منيرة"

إلى أصدقائي بقسم العلوم السياسية

إلى كل الأساتذة وخاصة الأستاذ "بن شعبان رمضان"

إلى كل من علموني حرفا في مشواري الدراسي

إلى كل من نساهم قلمي وضمهم قلبي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

خديجة

إهـــــــداء

بسم الله الذي هدانا ولولاه ما كنا لنهتدي

وصلى الله وسلم على الهادي الحبيب خاتم الأنبياء والمرسلين

إلى من هي رمز الحنان وعنوان الأمل والتي لم يغمض لها جفن حتى تراني على أحسن ما يرام، إلى التي مهما عملت لإرجاع جميلها لن أوفي بذرة مقابل ما منحتني أمي "توارة" أطال الله في عمرها

إلى من كابد الصعوبات وتخطى المستحيلات، إلى المشعل الذي أنار دربي والقوة التي أذل بها الصعوبات أبي "عبد الكريم" حفظه الله

إلى شقيقات الروح، سندي في الدنيا ولا أحصي لهن فضل "عبلة، سميحة، أمينة، فاطمة، وسيلة"

إلى من كان خير أنيس لي "عبد الرحمان"

إلى إخوتي "محمد" و "علي"

إلى من قاسمت معهم الحلو والمر صديقاتي العزيزات "فيروز، خديجة، حياة، أمال"

إلى أستاذي "بن شعبان رمضان" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة ودعمه الدائم لي

إلى كل الذين أسقطهم القلم ولكن لم يسقطهم قلبي

أهدي ثمرة جهدي

إيناس

الملخص:

على ضوء التطورات العالمية الحاصلة، وانتقال العالم إلى مرحلة جديدة من التحولات والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها عصر العولمة، حيث أصبح لزاما على الدول مواكبة التغيرات الحاصلة من خلال التزود بمختلف نتائج ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، والجزائر كبقية دول العالم انخرطت ضمن هذا السياق بهدف عصرنة الإدارة العامة والمحلية من خلال الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الهادفة إلى ترقية الخدمة العمومية والمحلية وتقريب الإدارة من المواطن، اختصار الوقت لصالح طالبي الخدمة بشكل ينهي التعقيد الإداري، حيث تم الشروع في وضع عدة آليات لتطوير الإدارة المحلية وتكييفها مع التقدم التكنولوجي من خلال رقمنة سجل الحالة المدنية وإصدار الوثائق البيومترية لتطلق مشروع خاص برخصة السياقة و بطاقة ترقيم المركبات، يهدف أساسا إلى تحسين الخدمة العمومية المحلية.

Absdtract :

In the hight of global developments and the transition of the world, to a new itage of transformation, and political, economic and social ralations that globalization imposed, where it is incumbents on countries to keep pace whith changes that providing various out comes from the technology and communication revolition.

As the rest of world Algeria also engaged in this compitition, to modernize the public and local administration from the reformsnitiated by the goverment, to pormoting public and local service, bringing the administration closer to citizen and to provide and pormoting public and local service, bringing the administration closer to citizem and, to provide and promoting public and local service, bringing the adminstration closer to citizen and, to provide and short time for more binifits to the service seekers ,Thus ending the administrative compliscity, however , several mecanism and adaptation of the technological progress and that throught digitizin the civil status reguter and insuring biomitric document to launch a spicial degital projert, wich become an obligation all contries .

مقدمة

على مرّ الزمن، استغل الإنسان تطور معرفته بالبيئة المحيطة، واكتشافه للقوانين التي تحكم الطبيعة باختلاف ملامحها، حيث ظهرت في العقود الأخيرة من القرن العشرين العديد من المتغيرات والتحولات التي أفرزتها معطيات التّحول التكنولوجي، حيث تسارعت وتيرة نموّ الابتكارات والتقنيات التكنولوجية وبروز العديد من التطبيقات والأنشطة الحديثة التي تعتبر المعرفة أهم عامل من عوامل نجاحها.

لقد أفرزت مفاهيم مجتمع المعلومات في عصرنا الراهن جملة من المتغيرات الجديدة في شبكة العلاقات القائمة بين منظومة تقنيات المعلومات والمنظومة الاقتصادية والاجتماعية، والإدارية على وجه التحديد، ووفقا لهذا المنظور برزت مفاهيم تتناسب والتغير الجدري التي أورثته المعلوماتية في مختلف الأنشطة الإنسانية المعاصرة.

إذا كان تحديث وعصرنة الإدارة العمومية والعمل على الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين، يهدف إلى إقامة جهاز إداري قادر على فهم واستيعاب المتعاملين معه، فإن الجزائر كبقية دول العالم انخرطت في هذا السياق بغرض تطوير الإدارة العامة والمحلية للوصول إلى مجتمع معلومات بالكامل من خلال استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتاحة في التسيير الإداري وذلك من خلال الإصلاحات التي باشرتها الحكومة منذ سنة 2009.

*** أهمية الدراسة:**

باعتبار أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال مقاربة جديدة تعتمد على مؤشرات عالمية قابلة للمقارنة عالميا وتسمح بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تنبع من الارتكاز على المعايير الدولية، فإنها تساهم في تقديم الخدمات العمومية وتحقيق الفعالية في مختلف الإدارات العمومية.

*** أهداف الدراسة:**

لكل دراسة مجموعة من الأهداف تجعلها ذات قيمة علمية وعملية، ودراستنا تهدف إلى إبراز فعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية في الجزائر، من خلال قياس واقع البيئة الرقمية في الجزائر، ومدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية التي تحدث في الخارج، مع إبراز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين الخدمة العمومية المحلية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

*** مبرّرات اختيار الموضوع:**

تتلخص أسباب اختيار الموضوع في:

أ- المبررات الذاتية:

- بحكم تخصصنا، وإدراكنا بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية، أردنا أن نلم بهذه المفاهيم الجديدة والتعرف على تطبيقاتها واقعيا.

- الاهتمام بموضوع إصلاح وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر باعتبارها تمثل مرتكز النهوض بجودة التسيير العمومي.

ب- المبررات الموضوعية:

- القيمة العلمية لموضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومحدودية الدراسات والأبحاث التي تعنى بها.

- سيادة مفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطبيقاتها في عصرنا الرّاهن.

- الأهمية المميزة التي أصبحت تكتسبها المواد المعلوماتية في الإدارة العامة.

*** أدبيات الدراسة:**

باعتبار أن الموضوع حديث النشأة في الإدارة المحلية، نجد معظم الدراسات تناولت متغيراته بصورة متباينة، فنجد منها:

- مذكرة لإخلف زكرياء بعنوان دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحسين الخدمة العمومية دراسة حالة برنامج الجزائر الإلكترونية 2009-2013، والذي تناول فيها السياسة العمومية المنتهجة من طرف وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحسين أداء المنظمات العمومية في ظل التحديات متعددة الأبعاد التي تواجه القطاع.

– كتاب "دارن بارني" (Darn Barni) بعنوان **المجتمع الشبكي** الذي تناول مراحل تطور مجتمع المعلومات عبر حقبات زمنية من خلال دراسته الانقسامات الطبقية والاجتماعات الجماهرية والصراع الإيديولوجي وصولا إلى عصر الحداثة.

– أما ثاني دراسة التي يمكن الاعتماد عليها في إحدى الأدبيات الأساسية للبحث، هو تقرير الاتحاد الدّولي للاتصالات المعنون:

Rapport Mesurer la société de l'information 2015

تقرير قياس مجتمع المعلومات 2015.

هذه الدراسة فحصت بشكل دقيق مكانة الجزائر في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حسب مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال (IDI).

*** إشكالية الدراسة:**

إن انتشار ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما فرضه الواقع العولمي أدى بالدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد السواء إلى تبني مقاربة جديدة تعرف بإعادة ابتكار الحكومة، من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارات الحكومية والغير حكومية بغية التجسيد الفعلي للحكومة الإلكترونية.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن القول أن انتقال الجزائر إلى مجتمع المعلومات القائم بالدرجة الأولى على تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد أدى إلى تفعيل الإدارة المحلية في الجزائر؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

– ما مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟

– ما هي مؤشرات قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟

– ما هي بوادر التحول الإلكتروني في الجزائر؟

– كيف أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال على فعالية الإدارة المحلية في الجزائر؟

*** فرضيات الدراسة:**

أ– الفرضية الأساسية:

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال طريقا جديدا لعصرنة الإدارة المحلية في الجزائر.

ب– الفرضيات الفرعية:

– تحقيق الأداء، الفعالية، الاستجابة والشفافية في الخدمة العمومية المحلية مرتبط بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية.

– تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر يشترط توفّر العديد من المتطلبات الإدارية والسياسية لدعم مجتمع المعلومات والتحول الإلكتروني.

– الجزائر من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا تزال غير قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة مقارنة مع الدول المتقدمة.

*** حدود الدراسة:**

– **الحدود الزمانية:** تهتم الدراسة بتتبع مسار تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر من خلال الإصلاحات التي قامت بها في إطار عصرنة الإدارة المحلية من سنة 2009 إلى 2017.

– **الحدود المكانية:** سنركز في هذه الدراسة على حالة الجزائر وذلك من خلال قياس مدى استعداد هذا البلد لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى المشاكل التي تعاني منها الإدارة الجزائرية.

*** منهج الدراسة:**

للإجابة على إشكالية البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات، ارتكزت دراستنا على مجموعة من مناهج البحث العلمي المتعددة التي تساعد في تفصيل وتقديم المعلومات على أحسن طريقة وتحليلها، يمكن إجمالها كما يلي:

- **المنهج التاريخي:** الذي تم استخدامه في دراسة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال عبر فترات زمنية، إضافة إلى استخدامه في متابعة تطور الأنترنت في الجزائر.

- **المنهج الوصفي:** وذلك لوصف وتحليل وتفسير مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأخذ تصوّر عام للمفهوم وإسقاطه على الجزائر.

- **منهج دراسة حالة** : بغرض إسقاط الجانب النظري في الجانب التطبيقي، ويظهر ذلك من خلال محاولة جمع أكبر قدر من المعلومات والوثائق حول السياسة القطاعية في الجزائر لتطوير وعصرنة الإدارة العمومية و المحلية والبحث عن آليات عملها وإنجازها ومحاولة تقييمها.

*** تقسيم الدراسة:**

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الأول تناول الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول فيها إلى التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال عبر حقبات زمنية متسلسلة، وتطرق المبحث الثاني إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال تجزئته إلى عدة مفاهيم بالإضافة إلى الخصائص التي تميز هذا المفهوم، أما المبحث الثالث فقد تعرض لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال الاعتماد على التقارير الدولية.

أما الفصل الثاني، فقد تناول تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر من خلال قياس الوضع الرقمي، وقسم إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول تأسيس البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، حيث تطرق لبرنامج الحكومة من خلال وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأجندة السياسية والأطر القانونية، أما المبحث الثاني فتطرق لواقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر من خلال شبكة الأنترنت والهاتف وصولا لإستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2009-2013، وأخيرا تناول المبحث الثالث قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال إبراز مكانة الجزائر عالميا، إفريقيا وعربيا، إضافة إلى قياس استخدام تكنولوجيا المعلومات

والاتصال في الإدارة، وقياس استخدام الأنترنت والهاتف عبر مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال(IDI).

أما الفصل الثالث فتناول واقع وفعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية، والذي قسم إلى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول تحليل البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وقياس فعاليتها عبر شروط معايير الوصول وسهولة الوصول إلى المعلومات، وتناول المبحث الثاني الآليات والإجراءات الإدارية الجديدة كبداية لمحاولة عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر، وتناول المبحث الثالث المشروع الرقمي الجديد لوزارة الداخلية والجماعات المحلية لمحاولة تجسيد استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

*** صعوبات الدراسة:**

تكمن صعوبات الدراسة فيما يلي:

– التوجه نحو إدارة محلية إلكترونية بالكامل في الجزائر ما زال في بدايته الأولى وبالتالي يصعب الوقوف على نتائج نهائية.

*** تحديد المفاهيم:**

– **الإدارة المحلية:** هي هيئة محلية إقليمية أو مرفقية تقوم بممارسة أعمال ذات صفة محلية تحت رقابة الإدارة المركزية.[1]

– **مجتمع المعلومات:** هو المجتمع الذي يرتكز أساسا على إنتاج المعلومة والحصول عليها واستغلالها في خدمة أهداف التنمية والتطوير من خلال وضع بنية تحتية للمعلومة وشبكات الاتصال[2].

---

[1]– محمد الديداموني محمد عبد العال، **الرقابة السياسية والقضائية على أعمال الإدارة المحلية** . دار الفكر القانوني، مصر، 2008، ص33.

[2]– هند علوي، " **المرصد الوطني لمجتمع المعلومات بالجزائر، قياس النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقطاع التعليم بالشرق الجزائري، ولايات قسنطينة، عنابة، سطيف نموذجا**" ، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم المكتبات، تخصص إعلام علمي وتقني)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص42.

– مجتمع المعرفة: هو المجتمع الذي يتمتع أفراده بمعرفة تشاركية عامة ومتنوعة التخصص، تكون متاحة للجميع بشكل ميسر وعادل بأسعار منخفضة بما يسمح بأعلى توظيف لها، وذلك لتحقيق قوة وثروة المجتمع ورفاهيته[1].

– **الخدمة العمومية:** هي تلك الرابطة التي تجمع بين الإدارة العامة الحكومية والمواطنين على مستوى تلبية الرغبات وإشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات الإدارية والمنظمات العامة[2].

– **الخدمة الإلكترونية** : هي قدرة القطاعات والأجهزة الحكومية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة لتنفيذ الأنشطة الإدارية إلكترونيا، مما يؤدي لجودة وتحسين الأداء وتوحيد الإجراءات وسرعة التنفيذ وخفض التكلفة وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة بهدف تحقيق أهداف المنظمات الإدارية في أقل وقت وجهد وتكلفة[3].

– **الإدارة الإلكترونية:** هي استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة والمعلومات في تسيير أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة الإلكترونية والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة[4].

– **البلدية الإلكترونية** : هو مشروع يتم فيه تطوير النظم المعلوماتية المتكاملة للبلدية وتطبيقاتها في مختلف مجالات نشاطها[5].

---

[1]– غسان الغمري وبلال السّكارنة وأديب يوسف الخشاب، "مجتمع المعرفة وتأثيره في العمل المعرفي "، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد 95، المجلد 31، 2009، ص138.

[2]– عبد الكريم عشور، " **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص 40.

[3]– صالح بن محمد القحطاني، " **تطبيق الحكومة الإلكترونية ودورها في التطوير الإداري بالمديرية العامة للدفاع المدني**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية)، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010، ص28.

[4]– مختار حماد، "**تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية**" ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خذة، 2007، ص 05.

[5]– البلدية الإلكترونية، على الموقع: **"http//www.Radioalgerie.com"** تاريخ آخر اطلاع: 22 أفريل 2017.

- **التصديق الإلكتروني**: هو عبارة عن بيانات في شكل إلكتروني، مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق[1].

- **التجارة الإلكترونية:** هي شكل متطور من التجارة وتشمل كل الأنشطة التجارية وإبرام الصفقات والعقود التي تتم بين المتعاملين الاقتصاديين سواء أفراد أو مؤسسات أو حكومات باستخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعبر شبكة الاتصال الدولية الأنترنت سواء تمت على المستوى المحلي أو المستوى الدولي[2].

- **اقتصاد المعرفة**: هو الاقتصاد الذي يقوم على المعلومة ويعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال بصفة كبيرة، حيث يعتبر حجر زاوية ونقطة الانطلاقة بالنسبة له[3].

- **الاقتصاد الرقمي:** هو التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة ومن جهة بين الاقتصاد الرقمي والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية وإتاحة جميع المؤشرات الاقتصادية المساندة للقرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة[4].

- **الفجوة الرقمية** : هي الفجوة الحاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاد إلى مصادر المعلومات والمعرفة، والقدرة على استخدامها واستغلالها[5].

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، القانون رقم 15–04، المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، **الجريدة الرسمية العدد 06، 2015/2010**، ص 07.

[2]– كريمة صراع، "**واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص استراتيجية)، قسم العلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013، ص 08.

[3]– شاكر بالخضر وآخرون، "**الاقتصاد المعرفي بين الفرص والتحديات**"، (مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات)، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008/2007، ص09.

[4]– جمال حود مويسة، "الاقتصاد الرقمي ومتطلبات استجابة البنوك إلى التحديات الجديدة "، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 10، 2010، ص 77.

[5]– سمير الشيخ علي، "مجتمع المعلومات، الفجوة الرقمية في الدول العربية "، **مجلة جامعة دمشق**، العدد 01+02، المجلد 30، 2014، ص 357.

- **الأمن المعلوماتي:** يقصد به من زاوية أكاديمية، العلم الذي يبحث في نظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من كل المخاطر التي تهددها والاعتداء عليها، ومن زاوية تقنية هو الوسائل والأدوات اللازمة لضمان حماية المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية، أما من الناحية القانونية، هو محل دراسات وتدابير حماية سرية وسلامة محتوى وتوفير المعلومات[1].

- **الأمية الإلكترونية:** يقصد بها قلة الكفاءة والتدريب على استخدام التكنولوجيا في جميع المجالات.

[1]– فتيحة ليتيم، نادية ليتيم، "الأمن المعلوماتي للحكومة الإلكترونية وإرهاب القرصنة "، **مجلة المفكّر**، العدد 12، ص239.

الفصل الأول

تكنولوجيا المعلومات والاتصال

نظرة في محددات القياس، الانتشار والتوسع

شهد العالم في ظل النظام العالمي الجديد مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي، امتزجت فيه نتائج وخلاصات من ثلاث ثورات (الثورة الزراعية، الثورة الصناعية والثورة المعلوماتية)، لتفرز مجتمعا جديدا أصبحت فيه المعلومات والحصول عليها من أبرز سماته، وقد أدت هذه الثورات الثلاث إلى سيادة نظم جديدة للمعلومات، حيث أصبح الفضاء الإلكتروني وسيط في تقديم الخدمات للمواطن وتحسين جودتها داخل المؤسسات، إضافة إلى أنه يلعب دور الوسيط في العلاقات بين الدول، حيث يسمح بقيام مشروعات متعددة فضلا عن تبادل المعلومات العلمية والفنية، وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي يعتمد على مجموعة مؤشرات رئيسية وأخرى فرعية تساعد على قياس النفاذ إلى مجتمع المعلومات.

المبحث الأول: التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكيفية إدارتها (technologies d'information et de communication) من القضايا الحديثة التي بدأت تعكس أهمية استخدام المعلومات المعالجة بالتكنولوجيا في خدمة جوانب متعددة، حيث وصفها الباحثان "ديان" و"هانل" (Dien- Hnnel) ضمن سياق التحديات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، إلى تصنيف عصر المعلومات على الحقبة الزمنية الممتدة من السبعينيات القرن العشرين حتى الآن، فيما يتجه البعض إلى إعتبار مطلع الثمانينيات مدخل هذه الحقبة، بينما يطلق وصف العصر الرقمي على حقبة أواخر التسعينيات، ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا السياق أهم التطورات التاريخية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1- المجتمع الزراعي (مرحلة عصر الزراعة):

هي أول المراحل التي عرفها الإنسان من خلال سعيه المستمر لإشباع حاجاته، حيث اعتمد أساسا على خيرات الطبيعة التي توفرها الأرض، إضافة إلى جهده العضلي، حيث كانت السيطرة للإقطاع، فكانت أنذاك قيمة الفرد تقاس بما يملكه من أرض زراعية، إضافة إلى هذا فإن المجتمع الزراعي في هذه المرحلة يعتمد على الموارد الأولية والطاقة الطبيعية، مثل: الريح، الماء، الحيوانات والجهد البشري، ويمكن ذكر أهم الخصائص التي تميز هذه الفترة:

- الاعتماد على الأرض وخيرات الطبيعة كمورد أساسي.

- الاعتماد على الجهد العضلي للإنسان.

- طبيعة الأنشطة الممارسة تتطلب الجهد البشري الكبير وهي بسيطة المهارات[2].

وفي هذه الفترة كان الفلاحون يميلون إلى التجديد عن طريق التكنولوجيا التي كانت ناجحة ومناسبة لكل الظروف، ففي إحدى القرى كان الفلاحون يبعدون ماشيتهم بدلا من السماح بتطعيمها ضد

[1]- يوسف حجيم سلطان الطائي وهاشم فوزي دباس العابدين، **التسويق الإلكتروني**. مؤسسة الورائق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص51.

[2]- عزيزة عبد الرحمان العتيبي، "**أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية**"، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2010، ص11.

الطاعون البقري، وهو الوباء القاتل الذي كان منتشرا في تلك المنطقة، وبالرغم من الجهود المكثفة لم يتم تطعيم سوى سبعة وأربعين رأسا فحسب، وعندما عاشت الماشية التي تم تطعيمها وقتل طاعون البقر حوالي مائتين، تغير موقف الفلاحين في تلك المنطقة إلى التجديد[1].

2- المجتمع الصناعي (مرحلة عصر الصناعة):

بدأت هذه النزعة سنة 1700 مع تطور الآلات البديلة عن الجهد العضلي للإنسان أو الحيوان، هذه الآلات كانت طاقتها عن طريق حرق الخشب أو الفحم، هذا التطور النموذجي الذي صمم آلة جديدة (الآلة البخارية)، بعد ذلك بدأ استعمال الآلات في أعمال المصانع، وقد انتقلت العائلات من الريف إلى المدينة للعمل في المصانع، وفي أقل من قرن تطورت هذه التكنولوجيا وكان لها تأثير كبير في تنظيم طريقة العمل وكيفية تحقيق الطريق إلى الثراء[2].

3- مرحلة عصر المعلومات (مجتمع المعلومات):

في هذه المرحلة تقررت مصائر ما بعد الصناعية عند أزمة الطاقة وما تلاها من ركود في الاقتصاديات في سبعينيات القرن العشرين، وفي نفس الوقت تقريبا أخذ اليابانيون يرسمون ملامح نموذج للمجتمع والاقتصاد، سمي هذا النموذج "جوهو شاكاي" (Shakei Joho) وهي ما يمكن ترجمتها تقريبا ب"مجتمع المعلومات" [3]، حيث ظهرت هذه الفكرة كارتباط بين "المعلومات" التي يتم معالجتها وإجرائها في أشكال متعددة، مثل: الكتب، الإعلان، التقارير المالية...إلخ ومن بين "المجتمع" كمجموعة ممن يرتبط كسب عيشهم بإنتاج و توزيع وحفظ تلك المعلومات، وقد ألف عالم الاجتماع "دانيال بيل" (Daniel Bell) كتاب بعنوان "قدوم المجتمع ما بعد الصناعي" (Société post-industrielle) عرف فيه المجتمع الصناعي وتوقع دورا متناميا لتكنولوجيا المعلومات[4].

---

[1]- بارينجتون مور، **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية**. تر: أحمد محمود، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص461.

[2] -James L.Outman and Elisabeth M.Outman, **Industrial Revolution Almanac**.Printed in the United State of America, 2003;p.63.

[3]- دارن بارني، **المجتمع الشبكي**. تر: أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص ص04،05.

[4]- ماتس كارلسون، **توظيف قدرات وإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التنمية المحلية**. تر: إنجي نجيب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف، 2012، ص21.

وقد انتقل توفلر، في الموجة الثالثة من الملاحظة والرصد إلى خلق إطار لرؤية المستقبل، حيث وضعت ثورة المعلومات في السياق التاريخي، وجرت مقارنة بينها وبين الإنتقالين العظيمين الآخرين: الثورة الزراعية، الثورة الصناعية، ذهب الزوجان "توفلر" (Tofler) في قولهما: "أننا إذا كنا نعاني صدمة الموجة العظمى الثالثة في التاريخ، فإننا كنتيجة نعيش في عملية خلق حضارة جديدة"[1].

يرى الأمريكيان "دانيال بيل" (Daniel Bell)، و "ألفين توفلر" (Alvin Tofler) أن الدول الغربية دخلت في مرحلة تاريخية جديدة، وهي مرحلة المعرفة النظرية المنظمة والموجهة حول التطبيقات التكنولوجية، وخاصة على مستوى تكنولوجيا المعلومات، حيث يسميها الأول منهم المجتمع ما بعد الصناعي، ويسميها الثاني الموجة الثالثة[2].

ويمكن إبراز المراحل التي مرت بها تكنولوجيا المعلومات والاتصال فيما يلي:

*** المرحلة الأولى:**

تتمثل المرحلة الأولى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إبتداءا من اختراع الكتابة ووسائط حفظ المعلومات من طرف السوماريين، حيث كان لهذا الإكتشاف دور بارز في تسجيل التجارب البشرية الأولى، فقد استطاعوا الكتابة على الألواح الطينية والألواح الخشبية في الصين، والتي استعملت أيضا في اليونان وروما، وأوراق البردي في الحضارة الفرعونية لمصر، فقد كان للعرب الفضل في تصنيع الورق بعد اختراعه من طرف الصينيين حيث ظل محصورا عندهم حتى مجيء العرب الذين قاموا بنشره عبر العالم القديم، وكانت من نتائجه نشر المعارف والعلوم لبقية مناطق العالم منها جنوب أوروبا كإسبانيا وإيطاليا اللتان كانتا منطلق النهضة الأوروبية في القرن الخامس عشر[3].

---

[1]– ألفين توفلر، **بناء حضارة جديدة**. تر: سعد زهران، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر، 1996، ص09.

[2]– مراد كريم، "**مجتمع المعلومات وأثره في المكتبات الجامعية (مدينة قسنطينة نموذجا)**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم المكتبات)، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص13.

[3]– إبراهيم بوسمغون، "**تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مجال الأرشيف: أرشيف ولاية قسنطينة نموذجا**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات)، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص ص46، 47.

*** المرحلة الثانية:**

والتي تشمل ظهور الطباعة بكل أنواعها، حيث ساعدت بشكل كبير على نشر المعلومات واتصالاتها عن طريق كثرة المطبوعات ونشرها عبر مواقع جغرافية أكثر اتساعا[1].

*** المرحلة الثالثة:**

بدأت معالم هذه المرحلة بظهور مختلف أنواع وأشكال مصادر المعلومات المسموعة والمرئية، الهاتف، المذياع، التلفاز، الأقراص، الأشرطة الصوتية واللاسلكي إلى جانب المصادر المطبوعة الورقية[2].

وفي عام 1800 كان "شارل باباج" (Cherle Bobage) أول من طور الآلات الحقيقية التي هي الأسلاك الحقيقية لأجهزة الكمبيوتر، والتي تشمل العناصر الأساسية للحوسبة الحديثة وإدخال البيانات الحديثة وتجهيز إخراج البيانات، ومن المسلم به أن "بليز باسكال" (Blaise Pascal)، كان أول مخترع لآلة حاسبة تم تسويقها، ثم بعد ذلك جاءت محاولات "لايبويج" (G.F Liebwig) الذي اخترع آلة حاسبة أخرى، غير أن أول حاسبة كانت قادرة حقا على أداة الضرب في ألمانيا، وفي عام 1820 اخترع "شارل اكزافير" (Charles Xowier) آلة حاسبة أخرى قادرة على أداة الجمع والطرح والقسمة[3].

*** المرحلة الرابعة:**

تتمثل هذه المرحلة في اختراع الحاسوب، ففي 1943 تم تطوير الحاسوب ودمج الرقمية الإلكترونية، وتسمى (ENIAC)، وقد بدأ هذا بصفة جادة في Penn في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تم الإنتهاء من العمل على جهاز (ENIAC) عام 1946، وعلى الرغم من أنها كانت أكثر من

---

[1]– صباح بلقيدوم، "**أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC)على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**"، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير)، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013/2012، ص134.

[2]– *نفس المرجع، نفس الصفحة.*

[3] –Driss Kettani et Bernard Moulin, **Le gouvernement pour la bonne gouvernance dans les pays en développement**. Centre de recherche pour le développement international, Canada, 2014 ;p.34.

ثلاث سنوات، وتبدو متأخرة من حيث الزمن، إلا أن المصممون أنهوا أيضا هذا العمل بالتوازي مع آلة أخرى أكثر حداثة، وهي حاسبة إلكترونية معروفة ب(EDVAC)[1].

*** المرحلة الخامسة:**

تتمثل هذه المرحلة في التزاوج بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات المختلفة الأنواع[2].

ففي عام 1975 كان أول كمبيوتر شخصي (PC)، وقد وضع "بيل قاتز" (Bill Gates) إضافة إلى آخرين برنامج التحويل البرمجي (BASIC)، وفي العام التالي بدأت عملية بيع الجهاز في شكل مجموعات منفصلة شملت الشاشة ولوحة المفاتيح، وفي عام 1976 كانت الملكة "إلزابيث" (Elizabeth) على الأنترنت لأول مرة عن طريق استقبال أول رسالة ملكية عن طريق البريد الإلكتروني (E-mail)، وفي أواخر 1980 كانت معظم الدول الغربية بالفعل قد وضعت بنية تحتية ضعيفة جدا (الاتصالات السلكية واللاسلكية)[3].

*** المرحلة السادسة:**

في البداية كانت شبكة الأنثرنت تسمح بتنقل النصوص فقط، بسبب ضعف سرعة التدفق لكن مع زيادة طاقة وسرعة أداء الحاسبات وكذلك تطور قنوات نقل المعلومات من السلك النحاسي وسلك الهاتف، وصولا للألياف الضوئية والأقمار الصناعية، كل هذا سمح بتنقل الرسومات والصور الملونة، ولقطات الفيديو والنقل التليفيزيوني[4].

لقد مرت تكنولوجيا المعلومات والاتصال بعدة تطورات زمنية، منها ما كان جديدا ومنها ما كان عبارة عن تطوير المنتجات السابقة مثل أنظمة التشغيل التي تطرحها شركة "مايكرو سوفت" (Microsoft)، بدءا بنظام التشغيل Windows 1.0 (1983) وصولا إلى نظام التشغيل Windows 8،

---

[1] −Driss Kettani et Bernard Moulin, *Op cit* ; p.34,35.

[2] − صباح بلقيدوم، مرجع سبق ذكره، ص134.

[3] −Driss Kettani et Bernard Moulin, *Op cit* ; p.34,35.

[4] − إبراهيم بوسمغون، مرجع سبق ذكره، ص49.

والمعالجات الدقيقة (Microprocesseur) التي طورتها شركة Intel والتي آخرها (2011) I7، بالإضافة إلى التحول من الإصدار I-PV4 إلى الإصدار IPV6 في مجال الاتصالات[1].

وبهذا أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحظى بأهمية بالغة في ضمان فعالية الدور الذي تؤديه الحكومات وإتاحة الخدمات للمواطنين، كما أصبحت تشمل الحياة اليومية لهم على مختلف المستويات، أيضا تسهيل إيصال الخدمات العامة على نحو يتسم بالملائمة والمسؤولية عن طريق تمكين الحصول على الخدمات المعلوماتية المتاحة على شبكة الأنترنت وقنوات التواصل مع السلطات المعنية مما يعزز حرية التعبير عن الرأي: المساءلة والشفافية وبالتالي أصبحنا أمام إصلاح قطاع الإدارة العامة[2].

ويتضح من خلال الجدول التالي التطورات التاريخية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

[1]– حسين العلمي، "**دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012، ص28.

[2]– ماتس كارلسون، *مرجع سبق ذكره*، ص03.

الجدول رقم 01: التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات.

التاريخ	التطور التاريخي في مجال المعلومات والاتصال
3500 ق.م	اختراع الكتابة المسمارية في بلاد وادي الرافدين من قبل السومارريين
1450	اكتشاف الطباعة المعدنية المتحركة من قبل كوتنبورغ في ألمانيا
1594	ظهور أول مجلة وكان ذلك في ألمانيا
1642	اكتشاف أول ماكينة للعدد والحساب Machene Machinical Adding
1837	اكتشاف التلغراف من قبل صامويل مورس، وهو أول نظام اتصال رقمي بعيد
1865	بدأت خدمة أول ناسوخ (فاكسFax) بين مدينتي باريس وليون
1881	استخدام أول خط هاتفي بعيد المدى في الولايات المتحدة
1921	استخدام تكنولوجيا الناسوخ (الفاكس ملي/ Fax mile) في الو.م. الأمريكية
1944	اكتشاف أول حاسوب إلكتروني ميكانيكي Elctro Michanical باسم مارك1 (Mark1)
1947	اكتشاف الترانزستور (Transistor) في أمريكا
1951	أول مكالمة هاتفية مباشرة بعيدة المدى من دون توسط البدالة
1964	عرض معالج الكلمات Word processeur
1969	إنشاء شبكة المعلومات المحسوبية المعروفة باسم (Arpanet) والتي كانت نواة الأنترنت فيما بعد.
1973	بداية خدمة الفيديو تكست (Vidéo text) في الولايات المتحدة الأمريكية
1982	أول عرض للحاسوب النقال أو المحمول وظهور الأقراص المدمجة compact Dix، أو الأقراص المضغوطة أو المدمجة...الخ، وإطلاق القمر الصناعي الأوروبي للاتصالات والأغراص المتعددة.
1993	عرض الحواسيب المنضدية للوسائط المتعددة/ الملتيميديا (Desktop- Computer MultiMedia)
1996	أطلق محرك البحث هوت بوت (HotBot) على الأنترنت (Internet- Téléphone- to téléphone service)
1998	بداية البث التليفزيوني الرقمي (Digital HDTV)
2001	أطلقت مايكروسوفت (Windows xp)
2002	مازالت التطورات المتلاحقة

المصدر: هاشم فوزي العابدين وجليل كاظم العارضي ، **نظم إدارة المعلومات (منظور استراتيجي)** . دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص26.

المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال: مقاربة معرفية.

يكتسي موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال أهمية بالغة، نظرا للدور الذي يلعبه في استغلال المعرفة هذا ما أثار جدلا واسعا حول تعدد تعريفات هذا المصطلح، ولهذا سنتناول مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال تجزئته إلى عدة مفاهيم:

1- تكنولوجيا المعلومات:

أ- تعريف التكنولوجيا:

لغة: كلمة Technology مؤلفة من مقطعين Techno وتعني التقنيات Logy وتعني علم أو دراسة، وبهذا يصبح معناها علم التقنيات أو علم دراسة التقنيات [1]. أما في معناها الواسع هي جانب الثقافة المتضمن المعرفة والأدوات، والتي من خلالها يؤثر الإنسان في العالم الخارجي ويسيطر على المادة من أجل تحقيق النتائج المرجوة[2].

اصطلاحا: يشير مفهوم التكنولوجيا إلى المعلومات أو الأساليب والعمليات التي من خلالها يتم تحويل المدخلات إلى مخرجات في أي نظام[3].

كما يشير هذا المفهوم إلى المعرفة الفنية كجزء أساسي من التكنولوجيا، فهي فن وضع العلوم، التقنيات والقواعد الأساسية التي تدخل في صميم المنتج وطرق التسيير وأنظمة المعلومات في المؤسسة، فالتكنولوجيا تمثل الأسلوب المنهجي المنتظم الذي يتم إتباعه عند استخدام تراث المعارف بهدف الوصول إلى حل مناسب لبعض المهام العملية[4].

---

[1]- العياشي زرزار، "**تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها في النشاط الاقتصادي وظهور الاقتصاد الرقمي**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة ، ص215.

[2]- عبد الرزاق تومي، "**تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات والمعلومات)، قسم علم المكتبات والمعلومات، جامعة قسنطينة، 2006/2005، ص22.

[3]- العياشي زرزار، *مرجع سبق ذكره*، ص216.

[4]- *نفس المرجع، نفس الصفحة.*

ب- تعريف المعلومات:

لغة: هي الحقائق والأفكار التي يتبادلها الناس في حياتهم اليومية، عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، فهي إيصال المعرفة أي ما يتم الحصول عليه عن طريق الإعلام[1].

اصطلاحا: تعرف "بأنها مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بحيث تعطي معنى خاص، وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم، تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافها"[2].

ج- تعريف تكنولوجيا المعلومات:

يعرفها المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات بأنها: "الحصول على المعلومات الصوتية والمصورة والرقمية"[3].

وتعرفها منظمة اليونسكو بأنها: "المفهوم الواسع لتقنية المعلومات التي تتضمن تقريبا كل عملية تحدث في نظام المعلومات"[4].

عرف الكاتبان "موت" و"واتيس" (Kmott et Waites) تكنولوجيا المعلومات بأنها: "مصطلح يستخدم لوصف مدى المنتجات والأنظمة التي تعالج المعلومات وتديرها وتولدها وذلك باستخدام تكنولوجيا الحاسوب والاتصالات"[5].

وعرف الحسنية تكنولوجيا المعلومات من خلال تناول شطرين هما:

- **الشطر الأول (مادي):** وهذا يتكون من معدات الحاسوب والتحكم الأتوماتيكي وتكنولوجيا الاتصالات.

- **الشطر الثاني (ذهني):** وهذا يتكون من البرمجيات والذكاء الاصطناعي وهندسة البرمجيات.

---

[1]- مراد كريم، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2]- *نفس المرجع، ص12.*

[3]- عبد الرزاق تومي، مرجع سبق ذكره، ص23

[4]- *نفس المرجع، نفس الصفحة.*

[5]- تكنولوجيا المعلومات المفهوم والأدوات، مركز الدراسات الاستراتيجية، على الموقع:
"https://alhadidi.files.word press.com/2013/03/mfhomt.pdf"، ص20.

وفي السياق نفسه يرى كل من "زي" و "جونك" (Zee et Jonc): أن تكنولوجيا المعلومات تضم:

جانب العرض: الذي يركز على الجانب التقني وكيفية توصيل تكنولوجيا المعلومات من خلال أجهزة الحاسوب والبرمجيات.

جانب الطلب: يركز على مسألة تطبيق تكنولوجيا المعلومات، بحيث يكون الاهتمام منصب على الجانب التطبيقي للتكنولوجيا داخل المنظمة[1].

وتعتمد تكنولوجيا المعلومات على الوسائل الرئيسية الثلاث:

1- الحاسبات الالكترونية التي تقوم بتجهيز المعلومات وتخزينها واسترجاعها بسرعة ودقة وفاعلية.

2- الاتصالات التي تستطيع توزيع المعلومات وبثها بسرعة كبيرة.

3- التطوير المصغر الذي يسمح بتصغير الأحجام في حيز ومساحة صغيرة من المعلومات[2].

2- تكنولوجيا الاتصال:

أ- تعريف الاتصال:

لغة: يرجع أصل كلمة " Communication" إلى الكلمة اللاتينية " Communis"، بمعنى Common أي "مشترك" أو "عام"، فالاتصال عملية يتضمن المشاركة أو التفاهم حول شيء أو فكرة أو إتجاه أو سلوك[3].

اصطلاحا: "هو نقل الأفكار والمشاعر والمعلومات والتأثيرات"[4].

---

[1]- تكنولوجيا المعلومات المفهوم والأدوات، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2]- قواسم بن عيسى، "**الفجوة الرقمية والمعلوماتية بين الدول العربية**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال)، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران، 2007/2006، ص40.

[3]- حورية بولعويدات، "**استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الاتصال والعلاقات العامة)، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص14.

[4]- العياشي زرزار، مرجع سبق ذكره، ص217.

يعرفه "فاتشارلز" (Fatcharlz) بأنه: "العملية التي يتفاعل بمقتضاها مستقبل ومرسل الرسالة، ومن خلال هذا التفاعل يتم نقل الأفكار ومعلومات ومبهمات بين الأفراد عن قضية معينة أو معنى مجرد أو واقع معين[1].

ويعرفه "جورج لندربرج" (George Linderberg) بأنه: "يستخدم ليشير إلى التفاعل بواسطة العلامات والرموز، بمعنى أن الاتصال هو نوع من التفاعل الذي يحدث بواسطة الرموز"[2].

فالاتصال: هو عملية ديناميكية تشتمل على التأثير والتأثر، والذي يظهر من خلال تفاعل مرسل ومستقبل الرسالة[3].

إن الاتصال هو التركيبة التي تشمل التسهيلات والإجراءات من خلال استخدام الأجهزة ووسائل الاتصال التي تربط بين أجهزة نقل المعلومات، مثل خطوط الهاتف، المايكروويف، الكابلات، الأقمار الصناعية...إلخ[4].

ب- تعريف تكنولوجيا الاتصال:

يعرفها "روبت" و"برنت" (Robet et Brent) أنها: "وسيلة تساعد على إنتاج أو توزيع أو تخزين أو استقبال أو عرض البيانات"[5].

وتعرف في المعجم الإعلامي بأنها: "مجمل المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والإدارية والتنظيمية المستخدمة في جمع المعلومات ومعالجتها وإنتاجها وتخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها، أي توصيلها إلى الأفراد والمجتمعات"[6].

---

[1]- حورية بولعويدات، *مرجع سبق ذكره*، ص217.

[2]- *نفس المرجع، نفس الصفحة.*

[3]- حورية بولعويدات، *مرجع سبق ذكره*، ص214.

[4]- الطيب داودي، "**تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل لإدارة المعرفة**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص05.

[5]- حورية بولعويدات، *مرجع سبق ذكره*، ص12.

[6]- *نفس المرجع، ص14.*

فالاتصال يستخدم لوصف تجهيزات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي يمكن السعي من خلالها إلى الوصول إلى المعلومات والنفاد إليها[1].

ويمكن تعريف تكنولوجيا الاتصال بأنها: "الآلات أو الأجهزة الخاصة أو الوسائل التي تساعد على إنتاج المعلومة ثم توزيعها واسترجاعها وأخيرا عرضها"[2].

3- تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

لقد مرت التكنولوجيا بالعديد من التسميات، ففي أول ظهور سميت بأنها التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات (NTIC)، ثم حذفت كلمة حديثة على اعتبار أن صفة الحداثة ستتقادم بعد سنوات، فالحداثة التكنولوجية تتسم بالحركية باستمرار لتصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC)، هذا المفهوم نتيجة التقارب بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، فتكنولوجيا المعلومات تستخدم تشغيل نقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسب الآلي وشبكات الربط التي تستخدم بشدة في الاتصالات، أما تكنولوجيا الاتصال فقد كانت العامل الأساسي الذي أعطى لتكنولوجيا المعلومات بعدها العالمي، من خلال شبكات الاتصال العالمية، وبناءا على هذا لا يمكن الفصل بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، فقد جمع بينهما النظام الرقمي[3].

ونظرا للتطور السريع، فإنه لا يوجد اتفاق على تعريف واحد وموحد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لذلك سنعرض مختلف المفاهيم التي عرفتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجدول التالي ويمكن تصنيفها إلى:

الجدول رقم 02: المفاهيم المتعددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المجموعة	مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال
المجموعة الأولى: المفاهيم التي تركز على الأجهزة التي	- يعرف "بالفيا" (Palvia) تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالحاسبات الآلية والاتصالات عن بعد وآليات المكاتب. - يعرف التقرير الاقتصادي الدولي الذي يصدره صندوق النقد الدولي

[1]- قواسم بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2]- العياشي زرزار، مرجع سبق ذكره، ص217.

[3]- الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص03.

تشملها تكنولوجيا المعلومات والاتصال	تكنولوجيا المعلومات بأنها: تتضمن الحاسبات الآلية والبرامج الجاهزة ومعدات الاتصال عن بعد. – أما "أوزر" (Ozer) فيعرفها بأنها: المكونات المادية للحاسبات الآلية والبرامج الجاهزية ونظم الاتصال. ويعرفها "فرنزل" (Frenzel) بأنها وصف لكل من الحاسبات الآلية بالمنظمة والبنية الأساسية للاتصالات وشبكات الاتصال عن بعد والوسائط المتعددة. – ويرى "جوديت" و"ستيفن" (Judith et Steven): أن تكنولوجيا المعلومات تشير إلى أجهزة الحاسب الآلي المادية والبرامج الجاهزة، ونظم إدارة قاعدة البيانات، وتكنولوجيا توصيل البيانات.
المجموعة الثانية	– يرى البعض أن مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتمثل في معالجة تخزين، إرسال، عرض، وإدارة تنظيم واسترجاع المعلومات.
المجموعة الثالثة: المفاهيم التي تركز على أجهزة تكنولوجيا المعلومات والأنشطة التي تقوم بها	يرى "روفل" و "آل" (Rofle et All): أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي التكنولوجيا المبنية على الالكترونيات التي يمكن أن تستخدم في جمع وتخزين ومعالجة ووضع هذه المعلومات في حزم متكاملة ثم الوصول إلى المعرفة. – وفي هذا السياق يرى "لوكاس" (Lucas): أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي كل أشكال التكنولوجيا المطبقة لمعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات في شكل الكتروني، والمعدات المادية المستخدمة لهذا الغرض، تتضمن الحاسبات الآلية ومعدات الاتصال والشبكات. – ويرى "باترسن" (Patterson): تكنولوجيا المعلومات والاتصال يقصد بها تطبيق النظم التكنولوجية الحديثة في معالجة المعلومات، إرسالها، تخزينها واسترجاعها بسرعة ودقة وكفاءة.
المجموعة الرابعة	– يرى "توربن" (Turban): أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتضمن جميع أنظمة المعلومات المبينة على تكنولوجيا المعلومات، وكذلك جميع المستفيدين منها.

المصدر: حسين العلمي، "**دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة**" ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012، ص26.

وإذا ما حاولنا تقديم تعريف إجرائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال: هي مجموعة من الأدوات والأجهزة والبرامج، التي تقوم على تخزين المعلومات ومعالجتها، تنظيمها واسترجاعها بسرعة ودقة وكفاءة عالية.

4- خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إحداث ثورة حقيقية في عصرنا الحالي، حيث تمكنت هذه التكنولوجيا من احتلال مكانة مهمة، بحيث تتميز بمجموعة من الخصائص ويمكن رصدها فيما يلي:

أ- التفاعلية: أي المستعمل لها يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت، والمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأفراد والمؤسسات.

ب- اللاجماهرية: ويعني ذلك أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو جماعة معينة وتعني أيضا درجة التحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستهلكها.

ج- اللاتزامنية: أي يكون بإمكان المستخدم إرسال واستقبال الرسائل في أي وقت مناسب، وهو غير مطالب باستخدام النظام في الوقت نفسه.

د- الشيوع والانتشار : يقصد به قابلية الشبكة للتوسع والانتشار عبر مختلف مناطق العالم، وهذا ما يسمح بتدفق المعلومات عبر مسارات مختلفة.

هـ- قابلية التوصيل : أي إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة وهذا ما يعبر عنه الانتقال من تكنولوجيا التنوع إلى تكنولوجيا التكامل.

و- سهولة الاستخدام: هي سهولة وبساطة التشغيل مثل: الفيديو، الفاكس، الأنترنت[1].

[1]- محمد طرشي ومحمد تقرورت، "أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الميزة التنافسية في منظمات الأعمال العربية"، **رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة**، الملتقى الدولي الخامس المنعقد بجامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 13، 14 ديسمبر، 2011، ص04.

المبحث الثالث: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحققة في الاقتصاديات العالمية القائمة على المعرفة، مما دفع بالدول إلى البحث عن طرق تسمح لها بتقييم الجهود المبذولة في إرساء الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

أصدرت هيئة الأمم المتحدة من خلال الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام 2005، تقريرا عن المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع مؤسسات وهيئات دولية هي:

- الإتحاد الدولي للاتصالات.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- معهد اليونسكو للإحصاء.
- فريق العمل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التابع للأمم المتحدة.
- البنك الدولي.
- اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية[2].
- لجنة الأيكا (ECA): اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.
- لجنة الإسكو (ESCWA): اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.
- لجنة الأيكلاك (ECLAC): اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي.

[1]– صباح بلقيدوم، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2]– مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، **مؤشر المعرفة العربي 2015**. دار الغرير للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص75.

- لجنة الإسكاب (ESCAP): لجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي[1].

حيث قسمت المؤشرات إلى أربع مجموعات هي:

- مؤشرات البنية الأساسية للنفاد.

- مؤشرات النفاد والاستخدام للأسر والأفراد.

- مؤشرات الاستخدام في مؤسسات الأعمال.

- مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة بمنتجاتها[2].

إن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتغير وفق أربع مراحل هي وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 01: مؤشرات مجتمع المعلومات.

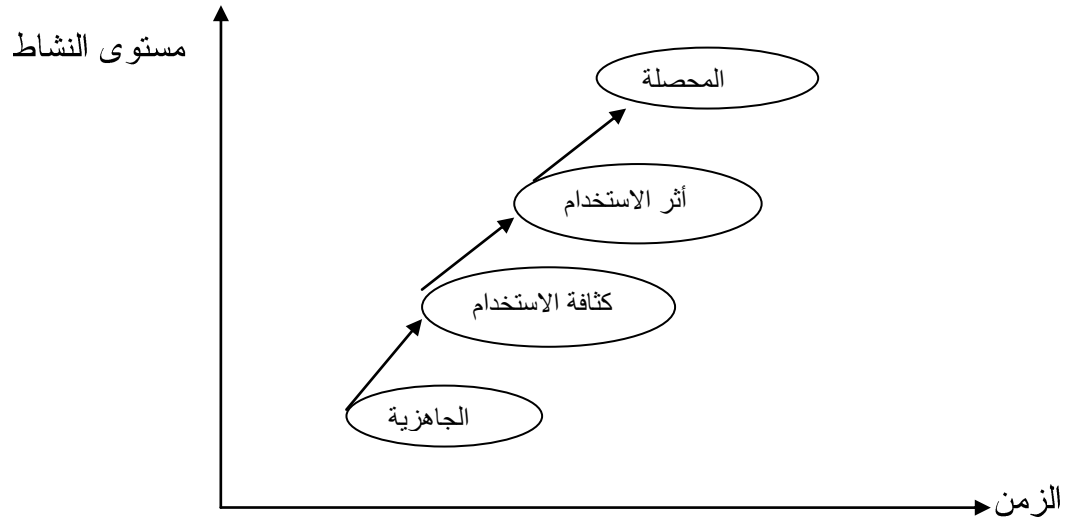

المصدر: هند علوي، "**المرصد الوطني لمجتمع المعلومات بالجزائر قياس النفاد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقطاع التعليم بالشرق الجزائري، ولاية قسنطينة، عنابة، سطيف نموذجا**"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم المكتبات)، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص83.

[1]– الجمعية العامة للأمم المتحدة، "**لجنة تنسيق أنشطة الفضاء الخارجي داخل منظومة الأمم المتحدة**" ، برنامج العمل لعامي 2003/2002، تقرير الأمين العام، 2002، ص03، 04.

[2]– مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مرجع سبق ذكره، ص75.

1- مؤشر الجاهزية: تمثل مجموعة المتطلبات الأساسية لدعم بناء مجتمع المعلومات، حيث تقيس مدى جاهزية المجتمع نفسه لمثل هذا الانتقال والاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات.

2- **مؤشر كثافة الاستخدام:** نصف المدى والهدف الذي تستخدم فيه هذه التقنية في قطاعات مختلفة، هذه المؤشرات أساسية في مجتمع المعلومات وتقدم بالأساس لقياس أداء مجتمع ما في بناء مجتمع المعلومات[1].

3- مؤشرات أثر الاستخدام: هي التي تتعلق أساسا بالتغيرات التنظيمية للأعمال والحكومة مثلا وتصنف كما يلي:

- الطرق الجديدة في تنظيم العمل فيما يتعلق بالعلاقة بين الأفراد والمؤسسات.
- الطرق الجديدة في تنظيم العمل، فيما يرتبط بالعلاقة داخل منشآت الإنتاج وفيما بينها.
- الاستثمارات البشرية ورأس المال البشري، باعتباره قاعدة معرفية.
- القدرة على الحركة بين المجتمعات والتنافس.
- الابتكار والبحث والتطوير على اعتبار أنها أساس المستقبل.

4- المؤشرات المحصلة: هي النتيجة الختامية لما يحدث على مستوى منشآت الإنتاج، فيما يخص الإنتاجية والأثر الاجتماعي، فالمؤشرات المحصلة ترتبط بالمستوى الاجتماعي وتصنف كما يلي:

- الإنتاجية والتنافسية.
- التوظيف وسوق العمل.

---

[1]- زهرة بوزاوية، "**مجتمع المعلومات والكفاءات الجديدة لدى أخصائي المعلومات: دراسة ميدانية بالمؤسسات الوثائقية لولاية وهران**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات والعلوم الوثائقية)، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2015/2014، ص ص35،36.

- التجانس وعدم الاستبعاد الجماعي[1].

*** أهم المؤشرات القياسية حسب الإتحاد الدولي للاتصالات*:**

أ- مؤشرات خدمة الشبكة الهاتفية:

من أكثر المقاييس استعمالا في قياس البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هي المؤشرات الخاصة بنمو شبكة الاتصالات، وهذه المؤشرات تعتبر الركن الأساسي لبناء الشبكات الأخرى، وأهمها:

- عدد الخطوط الهاتفية الثابتة.
- نسبة الإشتراك في الهاتف النقال.
- عدد الحواسيب الشخصية.
- عدد المشتركين في شبكة الأنترنت.
- عدد مستخدمي شبكة الأنترنت[2].

1- عدد خطوط الهواتف الثابتة لكل 100 فرد من السكان

تشير خطوط الهاتف الثابتة إلى خطوط الهاتف التي تربط الجهاز الطرفي الموجود لدى المشترك (كجهاز الهاتف أو الفاكس)، بالشبكة العمومية التبديلية (PSTN) التي لها مخصص من

---

[1]- هبة مدثر محمد بن أحمد، "**مقومات مجتمع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات (دراسة حالة السودان)**"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير الآداب في علوم المعلومات والمكتبات)، قسم علم المعلومات والمكتبات، جامعة الخرطوم، 2010، ص39.

* **الإتحاد الدولي للاتصالات**: أنشئ في 1865 في باريس تحت إسم الإتحاد الدولي للبرق، وفي 1947 أصبح وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال فهو مسؤول عن توزيع الطيف الراديوي والمدارات الساتيلية عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتنميتها في جميع أنحاء العالم. انظر: حمدون توريه وآخرون، الإتحاد الدولي للاتصالات، وكالة الأمم المتحدة، نيويورك، ص ص 03-14.

[2]- صباح بلقيدوم، مرجع سبق ذكره، ص52.

معدات البدالة الهاتفية، حيث تحتسب خطوط الهاتف الثابتة لكل فرد عن طريق قسمة خطوط الهواتف الثابتة على عدد السكان وضرب الحاصل في 100.

2- عدد المشتركين بالهاتف المحمول لكل 100 فرد من السكان

مشتركي الهاتف المحمول هم مستخدمو الهواتف المحمولة المشتركون بخدمة آلية عامة للهاتف المحمول وتستخدم التقنية الخلوية التي توفر النفاد إلى الشبكة الهاتفية العامة. المستخدمون هم المشتركون الذين يدفعون لاحقا، أو مشتركو الخطوط المدفوعة مسبقا، حيث يتم الحساب من أجل الحصول على عدد مشتركي الهاتف المحمول لكل 100 فرد من السكان من خلال قسمة عدد مشتركي الهاتف المحمول على عدد السكان الكلي وضرب الحاصل في 100[1].

3- عدد الحواسيب لكل 100 فرد من السكان

هي عدد الحواسيب المنصوبة في الدولة والتي تشمل الحاسوب الشخصي والحاسوب المحمول...لكن يستثنى من ذلك المحطات الطرفية المرتبطة بالحواسيب الكبيرة أو الصغيرة التي يكون استخدامها مشتركا، مثل الهواتف الذكية والمساعدات الرقمية التي تحمل بعض مكونات الحاسوب الشخصي، ويحسب عدد الحواسيب لكل 100 فرد من السكان عن طريق قسمة العدد المقدر من الحواسيب الشخصية في الاستخدام على عدد السكان وضرب الحاصل في 100.

4- عدد المشتركين في الأنترنت لكل 100 فرد من السكان:

هم المشتركون الذين يدفعون للوصول السريع للأنترنت العام (ربط بـICP/IP) والنفاد السريع، يعرف بأنه يساوي أو أكبر من 256 كيلو بايت/ثانية، كمجموع للقدرة في كلا الإتجاهين، وتقاس الإحصائيات بغض النظر عن نوع النفاد أو نوع الأجهزة المستخدمة للنفاد إلى الأنترنت أو طريقة الدفع، ويحسب عدد مشتركي الحزمة العريضة للأنترنت لكل 100 فرد من السكان، عن طريق قسمة عدد مشتركي خدمة الأنترنت بالحزمة العريضة على عدد السكان مضروب في 100[2].

---

[1]- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**. تر: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، د د ن، بيروت، 2005، ص ص07،08.

[2]- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، *مرجع سبق ذكره*، ص ص06،07.

ب- مؤشرات النفاد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للأسر والأفراد

لقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤشرات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- نسبة الأسر التي لديها مذياع

يدل المؤشر على النفاد إلى المذياع وليس الاستخدام في نطاق الأسر، ويجب أن يكون الجهاز صالحا للعمل، وتحتسب نسبة المنازل التي فيها أجهزة مذياع من خلال قسمة عدد الأسر التي تمتلك جهاز المذياع على مجموع عدد المنازل.

2- نسبة الأسر التي لديها تلفاز

هذا المؤشر يدل على النفاد إلى التلفاز وليس الاستخدام في نطاق الأسر، ويجب أن يكون الجهاز صالحا للعمل، وتحتسب نسبة المنازل التي لديها جهاز تلفاز عن طريق قسمة عدد الأسر التي لديها جهاز تلفاز على عدد الأسر الكلي[1].

3- نسبة الأسر التي لديها خط هاتفي ثابت

يدل المؤشر على النفاد إلى خط هاتف ثابت وليس الاستخدام في نطاق الأسر، بحيث تشير خطوط الهواتف الثابتة إلى الخطوط التي تربط جهاز المستخدم الطرفي بالشبكة الهاتفية العمومية التبديلية (PSTN)، وتحتسب نسبة الأسر التي لديها خط ثابت بقسمة عدد الأسر ضمن النطاق التي لديها خط هاتف ثابت إلى العدد الكلي للأسر ضمن النطاق.

4- نسبة الأسر التي لديها هاتف محمول

يشير هذا المؤشر إلى الهواتف المحمولة المرتبطة بخدمة عامة للهاتف المحمول، ويستخدم الهاتف المحمول تكنولوجيا خلوية توفر النفاد إلى الشبكة الهاتفية العمومية التبديلية (PSTN)، وتحتسب نسبة الأسر التي لديها هاتف محمول عن طريق قسمة عدد الأسر التي لديها هاتف محمول على العدد الكلي للأسر ضمن النطاق.

[1]- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص ص13،14.

5- نسبة الأسر التي لديها حاسوب

هذا المؤشر يدل على النفاد إلى الحاسوب وليس الاستخدام في نطاق الأسر، ويشمل الحاسوب، حاسوب منضدي أو محمول أو حاسوب اليد، وتحتسب نسبة الأسر مع أجهزة حاسوب عن طريق قسمة عدد الأسر التي لديها حاسوب على العدد الكلي للأسر ضمن النطاق.

6- نسبة الأسر التي لديها نفاد إلى الأنثرنت من المنزل

هو النفاد وليس الاستخدام إلى الأنثرنت من طرف الأسر ضمن النطاق وتحسب نسبة الأسر التي لديها نفاد إلى الأنثرنت من المنزل من خلال قسمة عدد الأسر التي لديها نفاد إلى العدد الكلي للأسر ضمن النطاق[1].

وسنركز في دراستنا على مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتباره مؤشر عالمي يستخدم في قياس مجتمع المعلومات.

*** مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI):**

هو مؤشر مركب يجمع أحد عشر مؤشرا في قياس مرجعي واحد، حيث يستعان به لرصد ومقارنة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان وعلى مر الزمن، ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا المؤشر هي قياس ما يلي:

- قياس مستوى تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطورها بمرور الزمن في البلدان، وتجربة هذه البلدان بالنسبة للبلدان الأخرى.

- قياس التقدم في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من البلدان المتقدمة والنامية.

- قياس الفجوة الرقمية، أي قياس الفوارق بين البلدان من حيث مستوى تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها.

[1]- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص ص13،14.

– قياس تنمية إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى قدرة البلدان على الاستفادة منها لتعزيز النمو والتنمية.

وينقسم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) إلى ثلاثة مؤشرات فرعية هي: المؤشر الفرعي للنفاد، المؤشر الفرعي للاستعمال والمؤشر الفرعي للمهارات[1]، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المؤشر والقيم المرجعية وعوامل الترجيح.

مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	القيمة المرجعية	(%)
1. عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	60	20
2. عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف الخليوي لكل 100 نسمة	120	20
3. عرض النطاق الدولي للإنترنت (بتة/ثانية) لكل مستعمل إنترنت	*216'962	20
4. النسبة المئوية لعدد الأسر التي لديها حاسوب	100	20
5. النسبة المئوية للأسر التي تتمتع بالنفاذ إلى الإنترنت	100	20
استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**القيمة المرجعية**	**(%)**
6. النسبة المئوية لعدد الأفراد الذين يستعملون الإنترنت	100	33
7. عدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض (السلكي) الثابت لكل 100 نسمة	60	33
8. عدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض اللاسلكي لكل 100	100	33
المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**القيمة المرجعية**	**(%)**
9. معدَّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين	100	33
10. المعدَّل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية	100	33
11. المعدَّل الإجمالي للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي (المرحلة بعد الثانوية)	100	33

ملاحظة: * يقابل هذا الرقم القيمة اللوغارتمية 5,98 التي استُعملت في خطوة المعايرة.
المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات.

المصدر:

Union internationales des télécommunications, **Rapport Mesurer la société de l'information 2015**, Résumé analytique, Bureau de développement des télécommunication, Genève, 2015 ; p.11.

ترتكز مؤشرات تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال على معايير دولية متفق عليها (خاصة تلك التي تم تطويرها من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة

[1] -Union internationales des télécommunications,**Rapport Mesurer la société de l'information 2015,** Résumé analytique, Bureau de développement des télécommunication, Genève, 2015 ; p.11.

الإحصائية الأوروبية)، والتي تهدف إلى تأكيد المعايير على المستوى العالمي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: القائمة الأساسية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

مؤشرات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاد	
مؤشرات أساسية	
أ–1	عدد الخطوط الهاتفية الثابتة لكل 100 فرد من السكان
أ–2	عدد المشتركين بالهاتف المحمول لكل 100 فرد من السكان
أ–3	عدد الحواسيب لكل 100 فرد من السكان
أ–4	عدد المشتركين في الأنترنت لكل 100 فرد من السكان
أ–5	عدد المشتركين في الأنترنت حزمة عريضة لكل 100 فرد من السكان
أ–6	نصيب الفرد من عرض الحزمة الدولية للأنترنت
أ–7	النسبة المئوية للسكان المشمولين بخدمة الهاتف المحمول
أ–8	تعرفة النفاد إلى الأنترنت (20 ساعة في الشهر) بالدولار الأمريكي، وكنسبة مئوية من دخل الفرد السنوي
أ–9	تعرفة استخدام الهاتف المحمول (100 دقيقة استخدام في الشهر) بالدولار الأمريكي، وكنسبة مئوية من دخل الفرد السنوي
أ–10	النسبة المئوية للمرافق التي تشمل مراكز الخدمة العامة للنفاد إلى الأنترنت حسب عدد السكان (الحضر/الريف)
مؤشرات إضافية	
أ–11	عدد أجهزة المذياع أو الراديو لكل 100 فرد من السكان
أ–12	عدد أجهزة التلفاز لكل 100 فرد من السكان

مؤشرات النفاد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للأسر والأفراد	
مؤشرات أساسية	
ع–1	نسبة الأسر التي لديها مذياع
ع–2	نسبة الأسر التي لديها تلفاز
ع–3	نسبة الأسر التي لديها خط هاتف ثابت

ع-4	نسبة الأسر التي لديها هاتف محمول
ع-5	نسبة الأسر التي لديها حاسوب
ع-6	نسبة الأفراد الذين استخدموا حاسوب خلال فترة ال12 شهرا الأخيرة
ع-7	نسبة الأسر التي لديها نفاد إلى الأنثرنت من المنزل
ع-8	نسبة الأفراد الذي استخدموا الأنثرنت خلال فترة ال12 شهرا الأخيرة
ع-9	موقع الاستخدام الفردي للأنثرنت خلال فترة ال12 شهرا الأخيرة من: أ- المنزل ب- العمل ج- مكان التعليم/ التعلم د- منزل شخص آخر ه- مركز نفاد إلى الأنثرنت مجتمعي و- مركز نفاد إلى الأنثرنت تجاري ز- مواقع أخرى
ع-10	أنشطة الأنثرنت التي قام بها الأفراد خلال فترة 12 شهرا الأخيرة أ- الحصول عن المعلومات عن: - منتجات أو خدمات - مواضيع ذات علاقة بالصحة أو الخدمات الصحية - الأجهزة الحكومية أو هيئات عامة من خلال المواقع أو البريد الالكتروني - أي معلومات أخرى أو تصفح مواقع ب- الارتباط ج- شراء أو طلب منتجات أو خدمات د- العمليات المصرفية عبر الأنثرنت ه- التعليم أو نشاطات التعلم و- التعامل مع منظمات حكومية/ هيئات عامة ز- نشاطات ترفيهية: - اللعب/ تنزيل أفلام فيديو أو لعبة حاسوبية - تنزيل أفلام أو موسيقى أو برمجيات - القراءة/ تنزيل مجلات أو صحف إلكترونية - أي نشاطات ترفيهية أخرى

ع-11	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول
ع-12	نسبة الأسر التي لديها نفاد إلى الأنثرنت حسب نمط النفاد: يجب أن تسمح الفئات من تجميع الحزمة العريضة والحزمة الضيقة من جهة أخرى حيث الحزمة العريضة تستبعد تكنولوجيا السرعة البطيئة مثل: مودم الاتصال الهاتفي والشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة، ومعظم أنماط الهاتف المحمول من الجيل الثاني، وتعرف الحزمة العريضة عادة بأن لا تقل سرعة التحميل فيها عن 256 كيلو بايت في الثانية.
ع-13	تردد نفاد الفرد إلى الأنثرنت خلال ال12 شهرا الأخيرة أ- على الأقل مرة في اليوم ب- على الأقل مرة في الأسبوع وليس يوم ج- على الأقل مرة في الشهر، ولكن ليس كل أسبوع د- أقل من مرة واحدة في الشهر على مدى العام

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**. تر: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، د د ن، بيروت، 2005، ص ص03،04.

وأخيرا يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال ساهمت في إحداث نقلة نوعية في المجتمع بفعل التطورات المستمرة التي تتولى في جوانبها المختلفة، إذ أصبحت علما فائق التطور نجح في ركب الحضارة إلى الأمام في زمن وجيز، حيث سمحت هذه التكنولوجيا بتوفير المعلومات والمعطيات والنفاذ إليها بطريقة بسيطة للاستفادة من التقدم التكنولوجي والرقمي الحاصل في العالم.

الفصل الثاني

تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر:

قياس الوضع الرقمي

انطلاقا من ضرورة تطوير مجتمع المعلومات كشرط لتطبيق وتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وجب بداية تحديد البنية التحتية للجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تسعى السلطات العمومية بالجزائر إلى إقامتها عبر إحلال نظام إلكتروني شامل، وتعميم استخدام الأنترنت في السنوات المقبلة لتطلق أخيرا مشروع الجزائر الالكترونية، وفي ظل الرواج الكبير للأنترنت تبرز ضرورة تطوير الإدارة بما يتلاءم وأهداف وتطلعات المجتمعات الحديثة، وبالتالي رفع مستوى أداء الخدمة العامة .

المبحث الأول: التأسيس لبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

يمثل توجه الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال والذي يعتبر مدخلا يعبر عن تغيير رئيسي في ثقافة وممارسة الأعمال الحكومية، وكوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة وفعالية لمواردها، وبالتالي يمكنها من تنفيذ معظم سياساتها وخططها بكفاءة عالية، ويمثل انتشار الأنترنت كتقنية محورية في إستراتيجية التحول الإلكتروني في مرحلة هامة في الانتقال نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتحول للخدمات الإلكترونية في المؤسسات الحكومية بالجزائر اعتماد مفهوم الإدارة الإلكترونية كأداة لتطوير وإصلاح منظمات الخدمة العمومية[1].

1- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأجندة السياسية.

تعتبر الأجندة السياسية بأنها قائمة تحتوي مجموعة من الموضوعات والمشكلات الموجودة أمام موظفي الحكومة والتي توضع للبحث والمناقشة من أجل التوصل إلى حلول عامة لها، فقد حضيت تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطوير الحكومة الإلكترونية على موضع في الأجندة السياسية للحكومة الجزائرية، حيث اتجهت الجزائر في سياستها العمومية في السنوات الأخيرة إلى بناء مجتمع المعلومات وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعصرنة القطاعات العمومية، ويظهر هذا من خلال الخطاب الرسمي للمسؤولين حول البرامج التنموية الهادفة إلى تطوير قطاع الإعلام والاتصال[2].

ففي الوثيقة التي قدمتها الجزائر لقمة مجتمع المعلومات التي عقدت بسويسرا سنة 2003 والتي أظهرت النوايا للولوج إلى مجتمع المعلومات "**إن الجزائر تعتبر أن النفاذ إلى شبكة المعلومات يشكل شرطا أساسيا لكل تقدم سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي...إن التطور نحو مجتمع المعلومات يتطلب توفر بنيات قاعدية في مجال الاتصالات وتواجدها في جميع المناطق المسكونة إلى جانب توفر بنيات قاعدية في مجال الموارد البشرية الكافية والموارد المالية الضرورية**" ، حددت الوثيقة المسؤوليات الجديدة لوزارة البريد والمواصلات والتي أصبحت تسمى وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في القمة العالمية لمجتمع

---

[1]- زكرياء إخلف، "**دور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تحسين الخدمة العمومية، دراسة حالة برنامج الجزائر الإلكترونية 2009-2013**"، (مذكرة نهاية التكوين في مناجمنت التنظيمات والسياسات العمومية)، المدرسة الوطنية للإدارة، مولاي أحمد مدغري، 2016/2015، ص05.

[2]- زكرياء إخلف، *مرجع سبق ذكره*، ص07.

المعلومات المنعقد في 16 نوفمبر 2005 بتونس، الذي أكد على النقاط الواردة في وثيقة الجزائر المقدمة في مؤتمر جنيف 2003، ومنها التأكيد على تحرير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتأكيد على الإجراءات التي اتخذت اتجاه المواطنين وذلك بهدف تشجيع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال[1]، منها مشروع "**أسرتك**" هذا البرنامج يهدف إلى تزويد كل عائلة بحاسوب مع أسعار خاصة ويكون الرسم على القيمة المضافة منخفض بالنسبة للحواسيب من 17 إلى 07%[2]، ومشروع الحظيرة الوطنية للإعلام الآلي سيدي عبد الله ومشروع تزويد المدارس الجزائرية بأجهزة الكمبيوتر وإقامة الجامعة الافتراضية والشبكة المعلوماتية للتعلم عن بعد ومشروع شبكة الأنترنت الحكومية، وفي الملتقى المنظم في 29 مارس 2009 حول الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والبلدية الإلكترونية الذي أكد على مشروع الحكومة الإلكترونية الذي يهدف إلى تطوير ودعم المؤسسات الإدارية والاقتصادية وتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال[3].

في إطار جلسات الإستماع السنوية التي تخصص لنشاطات مختلف القطاعات الوزارية فقد ترأس رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة اجتماعا مصغرا خصص لتقييم قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، والذي أمر بأن تعمل اللجنة الوطنية المكلفة بالإشراف على ترقية مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة وتكثيف عملها والإسراع في تنفيذ المخطط الإستراتيجي 2009–2013، كما وجه رئيس الجمهورية تعليمات بغية تثمين المؤهلات التي تتوفر عليها الجزائر في الجهود الرامية إلى التحول إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، ولقد ألقى الأمين العام لوزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بوهران من 13 إلى 15 ماي 2013، "**إن مستقبل الجزائر مرهون بالتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فمسايرتها للتطور الذي يشهده العالم لن يتأتى إلا بتقليص الفجوة الرقمية بيننا وبين الدول المتطورة بتوفير الوسائل المادية والبشرية التي توصلنا إلى مجتمع المعلومات**" والإنطلاقة هنا تكون عن طريق وضع أسس البنى التحتية وتدعيمها بشبكة تسمح بالانتقال من التنظيم الحالي للتكوين الكلاسيكي إلى تنظيم يرتكز أساسا على الرقمنة[4].

---

[1]– زكرياء إخلف، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2] - Rachid Jankari, **Les technologies de l'information au Maroc, en Algérie et Tunisie,** institue de prospective économique du monde Méditerranéen, Octobre, 2014 ; p.12.

[3]– زكرياء إخلف، مرجع سبق ذكره، ص08.

[4]– زكرياء إخلف، مرجع سبق ذكره، ص ص09، 10.

2- الإطار القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

لقد وضعت الجزائر مجموعة من النصوص القانونية التشريعية والتنظيمية بهدف مواكبة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مجتمع المعرفة من أجل تطوير الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن عبر ضبط شروط وكيفية ممارسة خدمات الأنترنت.

وقد نظم المشرع الجزائري الوضع القانوني المتعلق بالاتصالات في الجزائر، ويمكن إيجازه حسب الترتيب الزمني بمجمل الأوامر القانونية والمراسيم التالية[1]:

- الأمر رقم 75-98 المؤرخ في 03 ديسمبر 1975 المتعلق بقانون البريد والاتصالات، المادتين 01 و08، تعرف الاتصالات بأنها كل بث أو نقل أو استقبال الإشارات أو نصوص أو صور أو معلومات مهما كانت طبيعتها عبر الألياف البصرية، اللاسلكي أو أي نظام كهرومغناطيسي.

- المرسوم رقم 83-71 المؤرخ في 08 جانفي 1983 الذي يحدد صلاحيات وزارة البريد والاتصالات، حسب المادة 18 التي أوكلت مهمة التنسيق بين مختلف البرامج وترقية المجال لوزارة البريد والمواصلات.

- المرسوم 83-73 المؤرخ في 08 جانفي 1983 الذي يحدد عدد ومهام المستشارين التقنيين والمكلفين بالمهام في وزارة البريد والاتصالات.

- المرسوم 85-06 المؤرخ في 16 مارس 1985 المتعلق بإنشاء مركز البحث والمعلومات العلمية والتقنية.

- القانون رقم 90-07 المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام.

- المرسوم التنفيذي رقم 98-82 المؤرخ في 25 فيفري 1998 المتعلق بإنشاء مركز البحث والدراسات في إدارة البريد والاتصالات.

---

[1]- آمنة بن عبد ربه، "**الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003: حصيلة وآفاق**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال)، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص65.

– المرسوم التنفيذي رقم 98–256 المكمل الأمر 75–89 المؤرخ في 03 ديسمبر 1975 المتعلق بقانون البريد والاتصالات.

– المرسوم التنفيذي رقم 98–257 المكمل الأمر 75–89 المؤرخ في 25 أوت 1998 الذي يحدد شروط إنشاء واستغلال خدمات الأنترنت[1].

ويعتبر قانون (03–2000) المؤرخ في 05 أوت سنة 2000، حجر الزاوية لولوج الجزائر إلى مجتمع المعلومات والذي ينص على:

– فصل نشاطات البريد والاتصالات وإنشاء شراكة اتصالات الجزائر للخدمة العمومية مسيرة من طرف الوزارة.

– إنشاء مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري لاستغلال الخدمة العمومية (بريد الجزائر).

– إنشاء هيئة ضبط قطاع البريد والاتصالات تتمتع بالاستقلالية.

– التحرير التدريجي لسوق البريد والاتصالات.

ومن أجل استكمال القاعدة القانونية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ودعم استراتيجية الجزائر الإلكترونية، وضع المشرع الجزائري القانون رقم 05–10 المؤرخ في 20 جوان 2005 والمعدل والمتمم للقانون المدني الجزائري، حيث انتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي إلى الشكل الإلكتروني[2].

المبحث الثاني: واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

1– شبكة الأنترنت

ارتبطت الجزائر بالأنترنت في بداية التسعينيات، حيث اقتصر استعمالها في معالجة النصوص، ثم استعملت للحصول على المعلومة واستشارة بنك المعلومات في مجالات مختلفة، لتعرف توسعا

[1]– آمنة بن عبد ربه، *مرجع سبق ذكره*، ص ص65 –67.

[2]– قائمة النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة خلال 2005، على الموقع:

" http// : www.jradp.dz/TRV/A2005 B14.pdf" تاريخ آخر اطلاع 17 فيفري 2017.

يشمل عامة الناس، وكذا تنشيط البحث في مجال الشبكات ونقل المعطيات والاتصالات، وبعد تعميم استعمال الأنترنت في التسعينات سعت الجزائر للاستفادة من هذه التقنية الحديثة من خلال ارتباطها بشبكة الأنترنت سنة 1993 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (Cerist)* مما جعلها تعرف تطورا ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل من خلال مشروع تعاون مع منظمة اليونيسكو لإنشاء شبكة معلوماتية إفريقية Rinaf* حيث تكون الجزائر النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا، فقد كانت إنطلاقة استعمال الخدمة سنة 1993 باعتماد خط هاتفي، وفي سنة 1994 ارتبطت الجزائر بالأنترنت عن طريق إيطاليا، وفي سنة 1995 فتحت أول مصلحة الاشتراك للأشخاص المعنويين، وفي سنة 1998 تم ربط الجزائر بواشنطن عن طريق الساتل الأمريكي، وخلال سنتي 1999 – 2000 ارتبط المركز بالشبكة عن طريق القمر الصناعي الرابط بالولايات المتحدة الأمريكية، ولنشر خدمات الأنترنت على المستوى الوطني تم ربط Cerist بمواقع جهوية مختلفة مهمتها تزويد الاتصال بالأنترنت، ونظرا لأهمية الوسيلة ظهر متعاملون خواص في هذا المجال مثل مؤسسة خدمات الحاسوب العامة Gecos * ومقاهي الأنترنت Cybercafé فقد ظهر أول مقهى للأنترنت في الجزائر سنة 1998 بشارع عبان رمضان بالجزائر العاصمة[1].

وفي نفس السنة 1999 كان لمركز البحث والإعلام العلمي والتقني حوالي 3500 مشترك، ولأن هناك تباين كبير بين عدد المشتركين ومستعملي الأنترنت في الجزائر، ونظرا لإنخفاض نسبة الإشتراك الفردي بالمقارنة مع نسبة اشتراك الهيئات (مقاهي الأنترنت، مدياتيك، مؤسسات...) بسبب إرتفاع تكلفة الربط بالشبكة، يمكن تقدير أن هناك حوالي 180 ألف مستعمل للأنترنت، وحوالي 50

---

* **Cerist** هو مركز البحث والإعلام العلمي والتقني، أنشأ في مارس 1986 من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كان من مهامه الأساسية هو العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية. *انظر:* إبراهيم بختي، "الأنترنت في الجزائر"، **مجلة الباحث**، العدد 01، 2002، ص31.

* **Rinaf** هي الشبكة الإقليمية لمجتمع المعلومات في إفريقيا، أطلقت هذه الشبكة عام 1992، كانت تعرف آنذاك باسم شبكة المعلوماتية الإقليمية لأفريقيا، بوصفها إطارا للدعم الذي تقدمه اليونسكو لمساعدة التعاون الرامي إلى تعزيز إقامة الشبكات الحاسوبية بين القطاعين الأكاديمي والعام في أفريقيا. *انظر:* " **http://www.Unesco.org**" تاريخ آخر اطلاع 20 مارس 2017.

* **Gecos:** هو نظام تشغيل كهربائي عام مراقب، تطور هذا النظام في أوائل السبعينيات ليصبح نظام التشغيل الشامل العام، *انظر*: **" www.yourdictionary.com/gecos "**

[1]– رضوان بلخيري، **مدخل الإعلام الجديد (المفاهيم والوسائل والتطبيقات)**. دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص 83–87.

مستعملا لكل اشتراك، حيث يمثل هذا العدد نسبة أكبر بقليل من 01 في الألف من عدد مستعملي الأنترنت في العالم، وتعمل الجزائر جاهدة لتدارك تأخرها، فوزارة البريد والمواصلات الجهة الوصية، وفرت خط اتصال سياسي للأنترنت Back Bon من الألياف الضوئية قدرته 34 ميغابايت/ث قابل للتوسع إلى غاية 114 ميغابايت لتمكن موزعي خدمات الأنترنت ومؤسسات الاتصال من الإرتباط بالشبكة الدولية على أحسن وجه، حيث شرعت إدارة البريد والمواصلات في إقامة شبكة لتقديم خدمات الأنترنت كموزع للمؤسسات والأفراد تستهدف شبكتها كل ولايات الوطن قدرتها تفوق 10000 خط، ويتوقع أن يكون لها 100000 مشترك، هذه الشبكة تتميز بضمها مختلف الخدمات التي يوفرها الويب، والتي تتطلبها التجارة الإلكترونية، والطريق نفسه سلكه مركز البحث والإعلام العلمي والتقني عن طريق تقوية بنيته التحتية، والذي بدأ في مشروع يربطه بموزعه في الولايات المتحدة بخط سعته تصل إلى 30 ميغابايت في الثانية، وحسب مصادر المركز فإن عدد المستخدمين سنة 2001 بلغ 250ألف مستخدم منهم 20ألف مشترك[1].

وبالنظر إلى نسبة تطور اشتراكات الأنترنت في الجزائر فيلاحظ التغيير التدريجي لهذا المؤشر، ذلك لارتباطه بظروف وأسباب مختلفة ترجع في مجملها إلى ضعف الدخل الفردي وصعوبة الربط الشبكي ولعل هذا ما يبرزه التزايد النسبي لمستخدمي الأنترنت في الجزائر لكل 100 شخص وفق ما يبينه الجدول التالي[2]:

الجدول رقم 04: تطور مستخدمي الأنترنت في الجزائر لكل 100 شخص (2000، 2008).

2000	2005	2007	2008
0,5	5,8	10,03	10,03

المصدر: عبد الكريم عشور، "**دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص119.

[1]– محمد الفاتح حمدي، مسعود بوسعدية، ياسين قرناني، **تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة الاستخدام والتأثير**. مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 64،63.

[2]– عبد الكريم عشور، مرجع سبق ذكره، ص ص118، 119.

2- شبكة الهاتف (الثابت والنقال)

أ- شبكة الهاتف الثابت

تغطي شبكة الهاتف الثابت في الجزائر كامل التراب الوطني، وتعتمد في ذلك على شبكة واسعة من التكنولوجيا، حيث تتكون من 10.700 كلم من خطوط الألياف البصرية لتتوسع بعد ذلك إلى 14000 كلم من خطوط الألياف البصرية سنة 2003، وكذا 22000 كلم من الحزم الهرمتزية الرقمية، وتتكون شبكة النقل عن طريق الساتيليت من ثلاثة محطات أرضية دولية، ومحطة واحدة لعربسات فضلا عن 46 محطة دومسات، ضف إلى ذلك الشبكة الريفية التي تتكون من 136 محطة أم، تسمح بربط 1400 قرية، وتشير آخر الإحصائيات لسنة 2011 حسب وكالة ضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية أن عدد مشتركي الهاتف الثابت بلغ 3 ملايين مشترك[1].

ب- شبكة الهاتف النقال

عرف سوق الهاتف النقال في الجزائر ارتفاعا ملحوظا، إذ أشارت آخر الإحصائيات في سنة 2011، أن الجزائر تحتوي على 35,5 مليون مشترك حيث عرف هذا الرقم قفزة نوعية بعدما بلغ في سنة 2000 حوالي 86000 مشترك ليصل إلى 100000 مشترك مع مطلع سنة 2001 يتضاعف إلى 18,568,325 مشترك في 2004، فمنذ إصدار قانون 03- 2003 شهد قطاع الاتصال تطورا على السرعة في الهاتف المحمول، هذا القانون سمح بفتح القطاع أمام المنافسة بعدما كان محتكرا من قبل المتعامل العمومي الوحيد الحامل للعلامة التجارية "موبيليس" والذي سجل ارتفاعا في عدد المشتركين من 9446774 مشترك في 2010 إلى 10280098 مشترك في 2011، وفي شهر جويلية 2001 فازت أوراسكوم لإتصالات الجزائر (OTA) بثاني رخصة للهاتف النقال، وقد تطورت شركة "جازي" في الجزائر وحققت تقدما وربحا ملحوظا للظروف التي كان يعاني منها المتعامل الأول في الهاتف النقال شركة موبيليس، حيث يمتلك هذا المتعامل 46,81% من الحصص خلال 2011 ب16490690 مشترك هذا يمثل ارتفاعا مقارنة بسنة 2010 أين حققت 5087393 مشترك، ثم تلته الشركة الوطنية لاتصالات الجزائر (WTA)، والتي حصلت على الرخصة الثالثة لاستغلال الهاتف النقال خلال مناقصة

[1]- نسرين سعدون، "**واقع الفجوة الرقمية في الجزائر، الاتجاهات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات**"، المؤتمر الدولي، الأردن، 11/09 أكتوبر 2012، ص09.

بقيمة 421 مليون دولار، وقد بدأت بتسويق منتجاتها تحت اسم نجمة في 25 أوت 2004، حيث بلغ عدد مشتركي المتعامل نجمة 8458105 مشترك لسنة 2011 مقابل 8245998 مشترك في 2010 والتي قدرت حصته في السوق ب24,01%.

كما عملت الجزائر على إطلاق خدمة الهاتف النقال من الجيل الثالث والتدفق العالي للهاتف النقال، حيث تسمح هذه التكنولوجيا برفع الربط بشبكة الأنترنت في المناطق الريفية والمنعزلة[1].

ويسجل مجال الهاتف النقال أكبر تطور في استعمال التكنولوجيات الحديثة، حيث بلغ عدد المشتركين 35,2 مليون في 2014، أي زيادة 2,5 مليون مشترك مقارنة ب2013، مما يعكس ولع الجزائريين بتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، وتجدر الإشارة هنا إلى المبادرة التي أطلقها المتعامل العمومي للهاتف النقال "موبيليس" بالشراكة مع بريد الجزائر والمتمثلة في خدمة " رصيدي" التي تسمح للزبائن الدفع البعدي والدفع المسبق للمتعامل بالإطلاع على حسابهم البريدي الجاري عن طريق رسالة قصيرة (SMS)[2].

*** استراتيجية الجزائر الإلكترونية (2009-2013)**

لقد قامت الجزائر تحت إشراف رئيس الحكومة بتسطير برنامج حكومي في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كان الغرض منه مواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة في البيئة الخارجية واعتمادها على تحديث التسيير الإداري العمومي للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للأفراد والمؤسسات من خلال تجسيد الخدمات العمومية الإلكترونية، وفي هذا الصدد تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة متعددة القطاعات تدعى "اللجنة الإلكترونية" برئاسة رئيس الحكومة مدعمة بلجنة تقنية أوكلت لها مهمة الدراسة والتحضير لبرنامج "الجزائر الإلكترونية 2013"، والتي طلبت بدورها مركز الدراسات في الاقتصاد التطبيقي للتنمية بإعداد دراسة مسحية لواقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات

[1]- نسرين سعدون، *مرجع سبق ذكره*، ص ص09، 10.

[2]- محمد الصغير كاوجة، "**مجتمع المعلومات والمعرفة**"، مجموعة محاضرات في مقياس مجتمع المعلومات والمعرفة، قسم علوم الإعلام والاتصال، ص19.

في الجزائر، وقد انتهت أشغال هذه اللجنة بتحضير ثلاثة عشرة محورا أساسيا لتطبيق برنامج الجزائر الإلكترونية في الفترة الممتدة من 2009-2013[1] وهي:

- تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة العمومية، حيث يحدث تحولا كبيرا في أساليب تنظيمها وعملها.

- تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الشركات، أضحى هذا الأمر ضروريا من أجل تحسين الأداء و رفع القدرة التنافسية لدى الشركات الخاصة، ومع و لوج الجزائر إلى اقتصاد السوق الحر الذي أصبح يتطلب تطورا و منافسة و سوق نشيطة.

- تطوير الآليات و الإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين الموطنين من الاستفادة من التجهيزات وشبكات الإعلام والاتصال، لضمان مواصلة عملية تعميم النفاد إلى الأنترنت، حيث تقوم الجزائر بتوسيع النفاد من أجل السماح لكل مواطن أينما وجد عبر التراب الوطني بالاستفادة من الخدمات العمومية الإلكترونية ومن قاعدة المعارف.

- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي، والذي يتمحور حول ثلاثة مكونات أساسية هي البرمجة، الخدمات والتجهيز.

- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع، من خلال إنجاز بنية تحتية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، وتكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة.

- تطوير الكفاءات البشرية، من خلال إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتلقين تكنولوجيات الإعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية.

- تدعيم البحث- التطوير والابتكار- من خلال التنظيم والبرمجة وتثمين نتائج البحث، وحشد الكفاءات وتنظيم نقل التكنولوجيا والمهارات.

[1]- زكرياء إخلف، مرجع سبق ذكره، ص01.

– ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني، يكون من خلال تهيئة مناخ من الثقة يشجع على إقامة الحكومة الإلكترونية، هذا الهدف يستلزم بدوره هدفا خاصا يتعلق بتحديد إطار تشريعي وتنظيمي ملائم[1].

– الإعلام والاتصال، يتضمن هذا المحور تحسين دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

– تثمين التعاون الدولي، يتمثل هذا الهدف في تملك التكنولوجيا والمهارات، ويتفرع هذا الهدف إلى هدفين خاصين هما: المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية، وإقامة شركات إستراتيجية بهدف تملك التكنولوجيا والمهارات.

– آليات التقييم والمتابعة، ويتمثل هذا المحور في تحديد نظام مؤشرات المتابعة والتقييم، التي تسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الإستراتيجي "الجزائر الإلكترونية" من جهة أخرى.

– إجراءات تنظيمية، فقد وضعت الجزائر في إطار إصلاحات قطاع الاتصال هياكل دعم لسياستها في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وترتب عن هذه الإصلاحات تحويل وزارة البريد والمواصلات سابقا إلى وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى جانب بناء شركتين منفصلتين "اتصالات الجزائر" و "بريد الجزائر" وإقامة سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مما يسمح بالفصل بين الاستغلال والضبط ورسم السياسة القطاعية.

– الموارد المالية، حيث يستلزم تنفيذ إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية" موارد مالية معتبرة، فقد حدد برنامج ميزانية إستراتيجية الجزائر الإلكترونية وفق المراحل التنفيذية المرتقبة، ويتم عرضه سنويا إلى غاية استكماله مع تحقيقه بصفة شاملة على مدى 2009–2013[2].

[1]– نسرين سعدون، *مرجع سبق ذكره*، ص ص11، 12.

[2]– *المرجع نفسه*، الصفحة نفسها.

ويهدف مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 إلى ما يلي[1]:

– ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين من خلال تسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي يسعى من خلالها الحصول على الوثائق والمعلومات.

– التنسيق بين الوزارات والهيئات الرسمية.

– مكافحة البيروقراطية في الجزائر والتي تشكل عائقا أمام تحقيق تنمية البلاد.

– تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات والمساهمة في تجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة، وتحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.

– حماية المجتمع الجزائري من آفة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها.

*** برنامج عمل تنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية 2013**

يأتي هذا المشروع ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة، ويتمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية فيما يلي:

– **برنامج تطوير التشريعات:** ويتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الإلكترونية وتطوير التشريعات القائمة.

– **برنامج تطوير البنية المالية:** يعمل هذا البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا، لتصبح أكثر مرونة.

– **برنامج التطوير الإداري والتنفيذي:** يشمل البرنامج تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الإلكترونية.

– **برنامج التطوير الفني:** يركز البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات الحكومية والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، ويهتم هذا البرنامج بتحسين الكفاءة

[1]– عبد القادر بلعربي، نسيمة لعرج مجاهد، فاطمة الزهراء مغبر، "تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، **الاقتصاد الإفتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس المنعقد في جامعة سعيدة، ص08.

التشغيلية التي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة وأنظمة قواعد البيانات، وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.

- **برنامج تنمية الكوادر البشرية:** يركز هذا البرنامج على تطوير فكرة القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الإلكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها مع جميع الجهات الحكومية التي تشارك في هذا المشروع بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه.

- **برنامج الإعلام والتوعية:** يتم من خلال إعداد خطة تعرف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من هذا المشروع[1].

المبحث الثالث: قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصال إحدى أهم أولويات الحكومة التي بادرت بمشاريع هامة وسطرت أهداف أعدت من أجل إرساء مجتمع معلومات حقيقي، وقد قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في هذا المجال بفضل الجهود المبذولة والإرادة الراسخة في المضي قدما نحو العصرنة[2].

وقد أظهرت نتائج مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أن قيم المؤشر قد ارتفعت في جميع البلدان ما بين عامي 2010 و 2015، وارتفع متوسط قيمة المؤشر بمقدار 0,89 نقطة من 4,14 في عام 2010 إلى 5,03 في عام 2015، وتدل هذه النتائج على استمرار النمو في النفاد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها، والجدول التالي يبين الترتيب الإجمالي والمعدلات الإجمالية بمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين 2010-2015 [3].

[1]- عبد القادر بلعربي، نسيمة لعرج مجاهد، فاطمة الزهراء مغبر، مرجع سبق ذكره، ص ص08، 09.

[2]- محمد الصغير كاوجة، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3] - Union internationales des télécommunications, *Ibid* ; p.11.

الجدول رقم 05: الترتيب الإجمالي والمعدلات الإجمالية لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010-2015.

الاقتصاد	المرتبة 2015	المؤشر 2015	المرتبة 2010	المؤشر 2010
جمهورية كوريا	1	8,93	1	8,64
الدانمرك	2	8,88	4	8,18
آيسلندا	3	8,86	3	8,19
المملكة المتحدة	4	8,75	10	7,62
السويد	5	8,67	2	8,43
لكسمبرغ	6	8,59	8	7,82
سويسرا	7	8,56	12	7,60
هولندا	8	8,53	7	7,82
هونغ كونغ، الصين	9	8,52	13	7,41
النرويج	10	8,49	5	8,16
اليابان	11	8,47	9	7,73
فنلندا	12	8,36	6	7,96
أستراليا	13	8,29	15	7,32
ألمانيا	14	8,22	17	7,28
الولايات المتحدة	15	8,19	16	7,30
نيوزيلندا	16	8,14	19	7,17
فرنسا	17	8,12	18	7,22
موناكو	18	8,10	22	7,01
سنغافورة	19	8,08	11	7,62
إستونيا	20	8,05	25	6,70
بلجيكا	21	7,88	24	6,76
أيرلندا	22	7,82	20	7,04
كندا	23	7,76	21	7,03
ماكاو، الصين	24	7,73	14	7,38
النمسا	25	7,67	23	6,90
إسبانيا	26	7,66	30	6,53
البحرين	27	7,63	48	5,42
أندورا	28	7,60	29	6,60
بربادوس	29	7,57	38	6,04
مالطة	30	7,52	28	6,67
قطر	31	7,44	37	6,10
الإمارات العربية المتحدة	32	7,32	49	5,38
سلوفينيا	33	7,23	27	6,69
الجمهورية التشيكية	34	7,21	33	6,30
إسرائيل	35	7,19	26	6,69
بيلاروس	36	7,18	50	5,30
لاتفيا	37	7,16	34	6,22
إيطاليا	38	7,12	31	6,38
اليونان	39	7,09	35	6,20
ليتوانيا	40	7,08	39	6,02
المملكة العربية السعودية	41	7,05	56	4,96
كرواتيا	42	7,00	42	5,82
البرتغال	43	6,93	36	6,15
بولندا	44	6,91	32	6,38
الاتحاد الروسي	45	6,91	46	5,57
الكويت	46	6,83	45	5,64
سلوفاكيا	47	6,82	40	5,96
هنغاريا	48	6,82	41	5,92
أوروغواي	49	6,70	52	5,19
بلغاريا	50	6,52	47	5,45
صربيا	51	6,45	51	5,29
الأرجنتين	52	6,40	54	5,02
قبرص	53	6,37	44	5,75
عمان	54	6,33	68	4,41
شيلي	55	6,31	59	4,90
لبنان	56	6,29	77	4,18
كوستاريكا	57	6,20	80	4,07
كازاخستان	58	6,20	62	4,81
رومانيا	59	6,11	55	4,99
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً	60	6,07	57	4,96
البرازيل	61	6,03	73	4,29
أنتيغوا وبربودا	62	5,93	58	4,91
سانت كيتس ونيفيس	63	5,92	43	5,80
ماليزيا	64	5,90	61	4,85
الجبل الأسود	65	5,90	60	4,89
مولدوفا	66	5,81	74	4,28
أذربيجان	67	5,79	76	4,21
سانت فينسنت وغرينادين	68	5,69	63	4,69
تركيا	69	5,58	67	4,56
ترينيداد وتوباغو	70	5,57	65	4,58
بروني دار السلام	71	5,53	53	5,05
فنزويلا	72	5,48	71	4,36
موريشيوس	73	5,41	72	4,31
تايلند	74	5,36	92	3,62
كولومبيا	75	5,32	83	3,91
أرمينيا	76	5,32	78	4,10
اليوسنة والهرسك	77	5,28	75	4,28
جورجيا	78	5,25	85	3,76
أوكرانيا	79	5,23	69	4,41
دومينيكا	80	5,12	66	4,56
ملديف	81	5,08	82	3,92
الصين	82	5,05	87	3,69
غرينادا	83	5,05	64	4,67
منغوليا	84	5,00	97	3,52

الاقتصاد	المرتبة 2015	المؤشر 2015	المرتبة 2010	المؤشر 2010
سورينام	85	4,99	100	3,39
سانت لوسيا	86	4,98	70	4,39
سيشيل	87	4,96	81	3,98
جنوب إفريقيا	88	4,90	88	3,65
بنما	89	4,87	79	4,07
إكوادور	90	4,81	90	3,65
جمهورية إيران الإسلامية	91	4,79	99	3,48
الأردن	92	4,75	84	3,82
تونس	93	4,73	93	3,62
ألبانيا	94	4,73	89	3,65
للكسمبرغ	95	4,68	86	3,70
كابو فيردي	96	4,62	107	3,14
قيرغيزستان	97	4,62	112	3,02
القلبين	98	4,57	105	3,16
المغرب	99	4,47	96	3,55
مصر	100	4,40	98	3,48
فيجي	101	4,33	102	3,28
فيتنام	102	4,28	94	3,61
الجمهورية الدومينيكية	103	4,26	101	3,38
بيرو	104	4,26	91	3,64
جامايكا	105	4,23	95	3,60
السلفادور	106	4,20	110	3,10
بوليفيا	107	4,08	113	3,00
إندونيسيا	108	3,94	109	3,11
غانا	109	3,90	130	1,98
تونغا	110	3,82	111	3,08
بوتسوانا	111	3,82	117	2,86
باراغواي	112	3,79	108	3,11
الجزائر	113	3,71	114	2,99
غيانا	114	3,65	103	3,24
سري لانكا	115	3,64	115	2,97
بليز	116	3,56	104	3,17
سورية	117	3,48	106	3,14
ناميبيا	118	3,41	120	2,63
بوتان	119	3,35	128	2,02
هندوراس	120	3,33	116	2,94
غواتيمالا	121	3,26	118	2,86
ساموا	122	3,11	121	2,43
نيكاراغوا	123	3,04	123	2,40
كينيا	124	3,02	126	2,09
فانواتو	125	2,93	124	2,19
السودان	126	2,93	127	2,05
زمبابوي	127	2,90	132	1,97
ليسوتو	128	2,81	141	1,74
كوبا	129	2,79	119	2,66
كمبوديا	130	2,74	131	1,98
الهند	131	2,69	125	2,14
السنغال	132	2,68	137	1,80
غابون	133	2,68	122	2,41
نيجيريا	134	2,61	133	1,96
غامبيا	135	2,60	129	1,99
نيبال	136	2,59	140	1,75
كوت ديفوار	137	2,51	142	1,74
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	138	2,45	135	1,92
جزر سليمان	139	2,42	139	1,78
أنغولا	140	2,32	144	1,68
جمهورية الكونغو	141	2,27	136	1,83
ميانمار	142	2,27	150	1,58
باكستان	143	2,24	138	1,79
بنغلاديش	144	2,22	148	1,61
مالي	145	2,22	155	1,46
غينيا الإستوائية	146	2,21	134	1,96
الكاميرون	147	2,19	149	1,60
جيبوتي	148	2,19	143	1,69
أوغندا	149	2,14	151	1,57
موريتانيا	150	2,07	146	1,63
بنن	151	2,05	147	1,63
توغو	152	2,04	145	1,64
زامبيا	153	2,04	152	1,55
رواندا	154	2,04	154	1,47
ليبيريا	155	1,86	161	1,24
أفغانستان	156	1,83	156	1,37
تنزانيا	157	1,82	153	1,54
موزامبيق	158	1,82	160	1,28
بوركينا فاسو	159	1,77	164	1,13
جمهورية الكونغو الديمقراطية	160	1,65	162	1,23
جنوب السودان	161	1,63	-	-
غينيا-بيساو	162	1,61	158	1,33
ملاوي	163	1,61	159	1,33
مدغشقر	164	1,51	157	1,34
إثيوبيا	165	1,45	165	1,07
إريتريا	166	1,22	163	1,14
تشاد	167	1,17	166	0,88

المصدر: Union internationales des télécommunications, **Rapport Mesurer la société de l'information 2015**, Résumé analytique, Bureau de développement des télécommunications, Genève, 2015 ; p12.

يبين هذا الجدول أن الجزائر تحتل المرتبة 114 في سنة 2010، بمؤشر قدره 2,99 وفي سنة 2015 احتلت المرتبة 113 بمؤشر قدره 3,71، وقد ارتفع متوسط قيمة المؤشر إلى 0,72 نقطة، مما يعني أن الجزائر لم تظهر تحسنا قويا بين عام 2010 و 2015 في علامة الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي نالتها والمرتبة التي احتلتها، فالجزائر مازالت تحتل مرتبة متدنية وفق الرقم القياسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ففي سنة 2012 نشر تقرير من قبل برنامج الأمم المتحدة حول التجارة وتنمية اقتصاد المعرفة أكدت أن الجزائر توظف 4586 مليون دولار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال سنة 2011، منه 144 مليون لبرامج التنمية و288 مليون في خدمات الإعلام الآلي، مما يعني أن الجزائر تتمنى تحقيق منفعة كبيرة في الاقتصاد الرقمي.

وحسب تقرير الاقتصاد العالمي في تكنولوجيا المعلومات والاتصال فإن الجزائر تحتل المرتبة 118 سنة 2012، وفي سنة 2014 تحتل المرتبة 129 من 143 دولة[1].

ويبين الرسم التالي التغيرات في قيم المؤشر، وقياسات التفاوت في مختلف المناطق، وهذا ما يدل على وجود الكثير من التفاوت بين المناطق، وتوزيع قيم المؤشر داخل إفريقيا أكثر تفاوتا، حيث تتماشى قيم المؤشر والتي تنخفض بكثير من متوسط المستوى الأخفض للتنمية الاقتصادية، ومدى قيم المؤشر في منطقتي الأمريكيتين والدول العربية، وكلتاهما يتميز بمدى أوسع من مستويات الدخل الإجمالي للفرد.

[1]- Rachid Jankari, *Ibid*; p.10.

الشكل 03: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال بحسب المنطقة مقارنة بالمتوسط العالمي 2015.

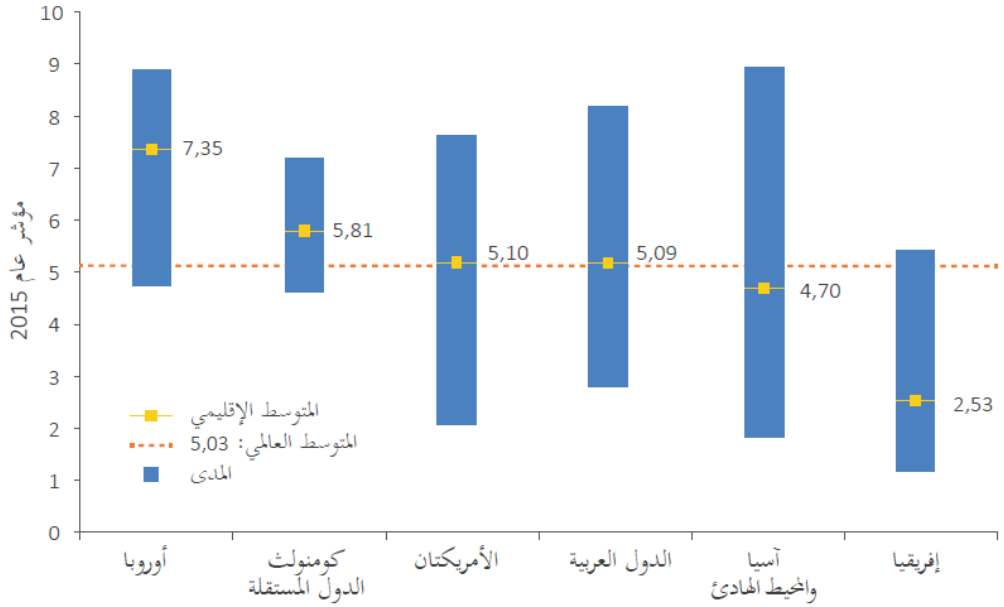

المصدر: Union internationales des télécommunications, **Rapport Mesurer la société de l'information 2015**, Résumé analytique, Bureau de développement des télécommunications, Genève, 2015 ; p17.

وفي تقرير للأمم المتحدة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة فإن الجزائر ترتب 132 سنة 2012 و 136 سنة 2014 من 193 دولة، مع نسبة (0,3106) تحت المتوسط العالمي (0,4712)، هذا يعني أن الجزائر سجلت تأخرا كبيرا، بالإضافة إلى أنها تحتل مراتب متدنية جدا في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والنفاد إليها[1].

[1] −Rachid Jankari, *Ibid*; p.p.15,16.

الجدول رقم 06: ترتيب الجزائر بالنسبة لبعض الدول في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة بين 2012-2014.

البلدان	المؤشر 2012	الترتيب2012	المؤشر 2014	الترتيب2014
اسبانيا	0,7770	23	0,8410	12
ايطاليا	0,7190	32	0,7593	23
تونس	0,4833	103	0,5390	75
مصر	0,4611	107	0,5129	80
المغرب	0,4209	120	0,5060	82
لبنان	0,5139	87	0,4982	89
الجزائر	0,3608	132	0,3106	136

المصدر: Rachid Jankari, **Les technologies de l'information au Maroc, en Algérie et Tunisie,** institue de prospective économique du monde Méditerranéen, Octobre, 2014 ;p12.

ويبين هذا الجدول تدني مرتبة الجزائر مقارنة بالدول، إضافة إلى تراجع ترتيبها في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة بين سنتي 2012 و2014، إذ نلاحظ أنه في سنة 2012 كان ترتيبها 132، لتتراجع في سنة 2014 محتلة بذلك المرتبة 136 بفارق 0,0502 نقطة من المؤشر القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مع أنها طرحت مشاريع منذ سنوات 2000 وتتبع ذلك بإستراتيجية " الجزائر الإلكترونية 2013" لتشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارات والمنظمات العامة، كما طرحت مواقع إلكترونية وبوابات رقمية، إلا أنها سجلت تراجعا ملحوظا في هذا المجال[1].

كما كشفت آخر الدراسات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال عن وجود تأخر كبير في اكتساب هذه الوسائل في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس في دراسة مقارنة قدمتها كنفدرالية إطارات المالية والمحاسبة بمدينة وهران حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثيرها على الاقتصاد حيث احتلت الجزائر المرتبة العاشرة في إفريقيا من حيث انتشار الإعلام والاتصال، وبهذا حاولت الحكومة الجزائرية جاهدة على تنفيذ مشاريع طموحة وبالغة الأهمية مثل مركز تطوير الأقمار الصناعية التابع

[1] - Rachid Jankari, *Ibid*; p.16.

للوكالة الفضائية الجزائرية الذي دشنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يوم 23 فيفري 2012 بوهران وقد تم إرسال القمر الصناعي الجزائري 1 و2 و3 خلال سنة 2014[1].

تعد الجزائر من البلدان العربية السبعة التي أحرزت تقدما في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حسب ما ورد في تقرير الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي أكد على أساس مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، غير أن هذا التقدم لا يرقى إلى المستوى المطلوب، احتلت الجزائر المرتبة 118 حسب مؤشر الجاهزية للاستفادة من أحدث التطورات التكنولوجية لسنة 2012، وقد بلغت قيمة المؤشر 3,01 بينما كانت تحتل المرتبة 87 بقيمة مؤشر 2,75 سنة 2004[2].

أما فيما يخص تصنيف الجزائر حسب مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في منطقة الدول العربية، فإن الجزائر تحتل المرتبة 12 عربيا، حيث تعكس قيم المؤشر في الدول العربية التفاوت في الدخل الوطني، وتمثل البلدان الخمس الأوائل من حيث مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال اقتصادات بلدان عالية الدخل.

[1]– محمد الصغير كاوجة، مرجع *سبق ذكره*، ص17.

[2]– فاطمة عبدلي وفوزية مروان، "**دور الفجوة الرقمية في تعطيل المشروع التنموي في الجزائر**"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ص03.

الجدول رقم 07: تصنيف الجزائر حسب مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في منطقة الدول العربية لسنة 2010-2015.

الاقتصاد	المرتبة الإقليمية 2015	المرتبة العالمية 2015	مؤشر 2015	المرتبة العالمية 2010	مؤشر 2010	التغيير في المرتبة العالمية 2010-2015
البحرين	1	27	7,63	48	5,42	21
قطر	2	31	7,44	37	6,10	6
الإمارات العربية المتحدة	3	32	7,32	49	5,38	17
المملكة العربية السعودية	4	41	7,05	56	4,96	15
الكويت	5	46	6,83	45	5,64	-1
عمان	6	54	6,33	68	4,41	14
لبنان	7	56	6,29	77	4,18	21
الأردن	8	92	4,75	84	3,82	-8
تونس	9	93	4,73	93	3,62	0
المغرب	10	99	4,47	96	3,55	-3
مصر	11	100	4,40	98	3,48	-2
الجزائر	12	113	3,71	114	2,99	1
سورية	13	117	3,48	106	3,14	-11
السودان	14	126	2,93	127	2,05	1
جيبوتي	15	148	2,19	143	1,69	-5
موريتانيا	16	150	2,07	146	1,63	-4
المتوسط			**5,10**		**3,88**	

المصدر: Union internationales des télécommunications, **Rapport Mesurer la société de l'information 2015,** Résumé analytique, Bureau de développement des télécommunications, Genève, 2015 ; p11.

- الجاهزية الشبكية وأثرها على النفاد إلى الخدمات الأساسية في الجزائر

رغم القيود المفروضة على النفاد إلى بعض أصناف المعلومات في عدد من البلدان العربية، ومنها حجب مواقع الويب ومنع الاتصالات الصوتية على الأنترنت، واصلت البلدان العربية جهودها لتحسين النفاد إلى المعلومات بشكل عام، ولا تزال الفوارق واضحة داخل البلدان، وفيما بينها من حيث مستوى توفر المعلومات والنفاد إليها، والسبب في هذه الفوارق هي محدودية انتشار الأنترنت، و يقيس مؤشر الجاهزية الشبكية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي جاهزية الدول للاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز قدراتها التنافسية[1] ويعرض الجدول القيمة

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "**تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للفترة 2003،2015**"، مطبوعة الأمم المتحدة صادرة عن الاسكوا، بيروت، 2015، ص ص 39-40.

الإجمالية لهذا المؤشر في الدول العربية في الفترة 2007–2015، حيث يوضح هذا الجدول مرتبة الجزائر بين الدول العربية والذي يبين المستوى المتدني للجزائر خاصة بين سنتي 2012–2014.

الجدول رقم 08: مؤشر الجاهزية الشبكية في المنطقة العربية 2007–2015.

البلد	2008-2007		2010-2009		2012		2014		2015	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
الإمارات العربية المتحدة	4.6	29	4.9	23	4.8	30	5.2	24	5.3	23
قطر	4.4	32	4.5	30	4.8	28	5.2	23	5.1	27
البحرين	4.1	45	4.6	29	4.9	27	4.9	29	4.9	30
المملكة العربية السعودية	4.1	48	4.3	38	4.6	34	4.8	32	4.7	35
عمان	4.0	53	3.9	50	4.4	40	4.6	40	4.6	42
الأردن	4.1	47	4.1	44	4.2	47	4.4	44	4.3	52
الكويت	4.0	52	3.6	76	3.9	62	4.0	72	4.0	72
المغرب	3.7	74	3.4	88	3.9	91	3.6	99	3.9	78
تونس	4.3	35	4.2	39	4.1	50	3.8	87	3.9	81
مصر	3.7	63	3.7	70	3.8	79	3.7	91	3.6	94
لبنان	..	..	..	..	3.5	95	3.6	97	3.5	99
الجزائر	3.4	88	3.1	113	3.0	118	3.0	129	3.1	120
ليبيا	3.1	105	3.2	103	..	..	2.8	138	2.9	131
الجمهورية العربية السورية	3.1	110	3.1	105	2.9	129	..	..	..	..
اليمن	..	..	..	..	2.4	141	2.7	140	2.7	136
متوسط المنطقة	3.89		3.89		3.94		4.02		4.04	

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للفترة 2003، 2015، مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الاسكوا، بيروت، 2015، ص39.

إن قيمة المؤشرين الفرعيين الخاصين بالاستعداد والاستخدام في مؤشر الجاهزية الشبكية، فمكون الاستعداد (ضمن مؤشر الجاهزية الشبكية) يدل على مدى استعداد البلد لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطة يومية ومدى رغبته في ذلك، ويدل مكون الاستخدام على مدى الاستخدام الفعلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين في البلد[1]، ويلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أن مرتبة الجزائر في المؤشر الفرعي الخاص بالاستعداد والاستخدام في إطار مؤشر الجاهزية الشبكية متذبذب بين التقدم والتراجع في سنوات 2007–2015.

[1]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص42.

الجدول رقم 09: ترتيب الجزائر في المؤشر الفرعي الخاص بالاستعداد والاستخدام في إطار مؤشر الجاهزية الشبكية 2006.

القيمة والترتيب 2007-2015 / مؤشر الاستعداد و الاستخدام	2007-2006		2009-2008		2011-2010		2012		2014		2015	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
المكون (المؤشر الفرعي) الخاص بالاستعداد في إطار مؤشر الجاهزية الشبكية	4,0	73	3,9	100	4,0	86	4,3	88	4,1	101	4,2	97
المكون (المؤشر الفرعي) الخاص بالاستخدام في إطار مؤشر الجاهزية الشبكية	3,2	78	2,6	119	2,42	129	2,66	127	2,66	134	2,7	129

المصدر: بتصرف، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للفترة 2003، 2015**، مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الأسكوا، بيروت، 2015.

أما فيما يخص مؤشرات تقديم الخدمات، فإن التقرير طرح معدلات انتشار الهاتف الثابت والهاتف النقال وانتشار الأنترنت في الجزائر في سنوات 2003-2014 والجدول التالي يوضح معدل تقديم الخدمات.

الجدول رقم 10: معدل انتشار الهاتف الثابت والهاتف النقال والانترنت في الجزائر 2003-2014.

	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2014	معدل النمو السنوي (بالنسبة المئوية)
معدل انتشار الهاتف الثابت	6,30	7,57	8,74	7,08	8,10	7,98	7,75	1,90
معدل انتشار الهاتف النقال	4,88	40,23	78,53	89,96	94,31	100,79	93,31	32,06
معدل انتشار الانترنت	2,20	5,84	9,45	11,23	14,00	16,5	18,1	21,13

المصدر: بتصرف، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للفترة 2003، 2015**، مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الأسكوا، بيروت، 2015.

بلغ معدل انتشار الهاتف الثابت في الجزائر خلال السنوات 2003-2014 مستويات منخفضة حيث بلغت 1,90% فقط في ظل حالة الاحتكار السائدة أنذاك، فنلاحظ ارتفاع انتشار الهاتف الثابت في سنوات 2003-2011 يشهد تراجع وانخفاض في سنتي 2013 و2014.

ويبين الجدول المذكور سابقا أن معدل انتشار الهاتف النقال في الفترة 2003–2014، أن عدد المشتركين في خدمات الاتصالات النقالة تتجاوز عدد المشتركين في خدمات الاتصالات الثابتة حيث يظهر ارتفاع كبير في معدل انتشار الهاتف النقال في سنوات 2005 إلى 2013 لينخفض مرة أخرى سنة 2014، أما فيما يخص معدل انتشار الأنترنت عام 2003 بدأ انخفاض كلفة الحواسيب الشخصية بالتأثير بشكل ملموس على انتشار خدمات الأنترنت وكلفة الاتصال عبر الانترنت، ويبين الجدول معدل انتشار واستخدام الأنترنت في فترة 2003–2014، حيث يشير إلى ارتفاع نسبتي معدلات الانتشار.

وفي الأخير نستنتج أن الجزائر منذ مطلع التسعينيات عرفت مجموعة من المتغيرات والتطورات التي شملت كل أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالجزائر باعتبارها نسقا فرعيا من النسق الكلي العالمي، لم تكن في منأى عن التغيرات البيئية المصاحبة لقيام النظام العالمي الجديد، وهو ما يمثل تحدي جديد أمام الإدارة العامة الجزائرية، التي وجدت نفسها أمام حتمية التكيف مع المعطيات الجديدة، من خلال تجسيد تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والذي يعتبر أسلوب متطور يهدف إلى رفع الكفاءة وترشيد الاتصال العمومي واختصار الإجراءات الروتينية، وتوفير المعطيات بطريقة سليمة للاستفادة من التقدم التكنولوجي والرقمي الحاصل في العالم.

الفصل الثالث

الخدمة العمومية الإلكترونية المحلية في الجزائر: الواقع و الفعالية

سعت الجزائر لإصلاح الإدارة العمومية والمحلية لمواجهة التحولات الدولية وقوانين المنافسة العالمية في ظل انتشار ثورة تكنولوجية، حيث أصبح تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الخدمات العامة المحلية يحقق مزايا عديدة ويحقق درجة عالية من الراحة والملائمة، كما تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إتاحة فرص التعرف على احتياجات المواطن والتي تتباين وفقا للظروف البيئية والثقافية الخاصة بكل مجتمع، فعلى مستوى الإدارة المحلية مثلا، يتطلب الأمر تمتعها بالمرونة والسرية في اتخاذ القرارات، إضافة إلى توفر الثقة والأمن في الخدمات الإلكترونية لجلب المواطن المحلي للتعامل الإلكتروني، ويتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية إمكانية استعمال البريد الإلكتروني وشبكات الأعمال التي تربط فروع الإدارة المحلية المتعددة ونشر اجتماعات المجالس المحلية على شبكة الأنترنت والتمكين من التفاعل بين مستويات الإدارة المحلية على نطاق واسع في إطار المشاركة والتعاون، إضافة إلى تطوير أسلوب تقديم الخدمات من الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على الأوراق والمستندات التي تتسم بالبطء والجمود، إلى خدمات رقمية مرنة عالية الجودة، مقدمة من خلال شبكة الأنترنت وعبر عدة قنوات[1].

[1]– – نبيل بوجليل، "**الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية**"، (مذكرة نهاية التكوين في مناجمنت التنظيمات والسياسات العمومية)، المدرسة الوطنية للإدارة، مولاي أحمد مدغري، 2016/2015 ، ص28.

المبحث الأول: البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر حلقة جديدة ضمن أساليب التطوير الإداري الحديث، إذ يؤدي الاعتماد على هذا البديل إلى إحداث سلسلة من التغيرات المتلاحقة، بغية تحسين الخدمة العمومية، وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا كبيرا في سرعة ودقة إيصال المعلومات للمواطنين أو حتى بين الموظفين، وتمتاز بقلة الأخطاء بسبب الدقة التي تميز الأنشطة الإلكترونية[1]، وتوفير الوقت والمسافة لصالح طالبي الخدمة وذلك عبر إنشاء بوابة إلكترونية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتي يجب أن تتطابق والمعايير الدولية في خلق بوابات إلكترونية.

الجدول رقم 11: معايير الوصول وسهولة الوصول إلى المعلومات عبر البوابة الإلكترونية.

المعايير	النقاط المرجعية
الوصول إلى المعلومات السياسية والمدنية	
1- معلومات غنية ومتنوعة	- معلومات عامة عن بلد (المجتمع، الاقتصاد، التاريخ، الإقليم). - معلومات عن الحكومة (مثل الميزانية والقوانين والإدارات الحكومية، السياسات، البرامج...). - تقديم عرض عن المنتخبين. - منشورات (دراسات، شخصيات...). - جديد الحكومة (على سبيل المثال: بيانات صحفية). - رصد المناقشات والقرارات المتعلقة بالسياسات العامة (الفواتير، اللجان البرلمانية وما إلى ذلك).

[1]- فتيحة بن أم السعد ونعيمة يحياوي، "دور تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصال في تحسين نظام الخدمة العامة في ظل الحكومة الإلكترونية"، **المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة**، المجلد4، العدد11، تشرين الثاني، 2014، ص09.

	– وصلات إلى مصادر خارجية (على سبيل المثال وكالات الأنباء). – الجدول الزمني للأحداث السياسية (الخطب، المشاورات وما إلى ذلك).
2– معلومات موثوقة وغير مكلفة	– مصادر محددة. – بيانات يومية. – معلومات مجانية.
سهولة الوصول إلى المعلومات السياسية والمدنية	
3– معلومات مفهومة	– نصوص بسيطة. – استخدام لغات مختلفة. – خدمات الترجمة. – البريد الإلكتروني لطلب المعلومات (الأسئلة). – أسئلة وأجوبة.
4– ملاحة إلكترونية بسيطة ومكيفة	– التنظيم المنطقي للمعلومات (تصنيفها في فروع وعناوين). سهولة مواقع المعلومات: أ– وظيفة واضحة للموقع. ب– محركات البحث. ج– خريطة الموقع. د– وصلات إلى مواقع أخرى. هـ– وصلات إلى صفحة الروابط "page d'acueil".

	و- وصلات داخلية. الإدارة البسيطة للمعلومات: أ- الوثائق المتاحة في شكل رقمي نموذجي. ب- بدائل سمعية وبصرية. ج- النشر في أشكال متعددة الوسائط "Formats Multimédia" د- سرعة التحميل.
5- البيئة الملائمة	- بيئة جذابة. أ- بيان الرؤية. ب- عناوين محفزة. ج- صورة جذابة. د- النشر إلى الأصدقاء. - بيئة مجسدة لـــ: أ- قوائم البريد المعدلة. ب- إمكانية تشكيل موقع.

المصدر: رمضان بن شعبان، "**الديمقراطية الإلكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الإستوني وإسقاطه على الجزائر**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص ص62، 63.

بالاعتماد على معايير الوصول وسهولة الوصول إلى المعلومات سنشير ضمن هذا السياق إلى واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة المحلية من خلال البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

الشكل رقم 04: البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

المصدر: "http://www.interieur.gov.dz"

يشكل موقع الويب (http://www.interieur.gov.dz)، العنوان الإلكتروني لبوابة وزارة الداخلية والجماعات المحلية من أجل عرض المعلومات والخدمات العامة، وعرض الأنشطة التي تقوم بها، وعرض آخر الأخبار، وانطلاقا من هذا تبدو البوابة الإلكترونية سهلة الوصول إليها من خلال محركات البحث، حيث تحتوي هذه البوابة في صفحتها الرئيسية على التعريف بالوزير ومهام الوزارة، الجماعات الإقليمية، تنقل الأشخاص والممتلكات، الحياة الجمعوية والسياسية، الانتخابات، وقد أضافت الوزارة في هذه البوابة صفحة قيد الإنشاء تخص الخدمات عبر الأنثرنت، وتتيح البوابة أربع صفحات تخص الصفحة الأولى استمارات تنزيل يمكن استخراجها عبر الأنثرنت دون التنقل إلى مركز طلب الخدمة، منها الخاصة بطلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية للأشخاص الحاصلين على جواز السفر البيومتري، استمارة طلب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريين الإلكترونيين، استمارة طلب جواز السفر الإستعجالي، رخصة السياقة، استمارة بيع وشراء المركبات، تعهد استغلال مؤسسات التسلية والترفيه، طلب بطاقة التاجر الأجنبي، طلب رخصة تنظيم اجتماع عمومي، استمارة طلب التأشيرة، طلب رخصة إدارية لزواج مختلط، طلب رخصة البناء، طلب رخصة التجزئة وطلب

رخصة الهدم، أما فيما يخص الإجراءات الإدارية فقد وضعت الوزارة تطبيق محمول على الهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية، يوفر للمواطن الجزائري كل المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية الخاصة بمصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ويحتوي هذه البوابة على دليل يخص الوزارة يساعد كل مواطن جزائري في البحث عن أي جماعة إقليمية ويتيح هذا الدليل على الموقع عند البحث اختيار اسم الولاية والدائرة والبلدية، حيث يوفر رقم الولاية واسمها، إضافة إلى رقم الهاتف ورقم الفاكس والبريد الإلكتروني الخاص بكل ولاية، كما تتيح هذه البوابة صفحة خاصة بالأجانب في الجزائر تتوفر على بطاقة المقيم الأجنبي، البطاقة المهنية، الزواج المختلط، تمديد التأشيرات ودفن ونقل الجثامين، وتوفر أيضا خدمة الترجمة باللغتين العربية والفرنسية، وتتيح الرقم الأخضر "1100" للرد على استفسارات وشكاوى المواطنين وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة، الذي دخل حيز الخدمة سنة 2015 بعد تدشينه بمقر الوزارة من طرف "الطيب بلعيز" وزير الداخلية والجماعات المحلية السابق، ويأتي هذا الفصل في إطار السياسة المتبعة منذ مدة من طرف الحكومة للقضاء على البيروقراطية وعصرنة الإدارة وتقريبها من المواطن وتحسين الخدمة العمومية، حيث يتوفر المركز على قدرة إصغاء لـــ240 مكالمة في نفس الوقت من الساعة الثامنة والنصف صباحا إلى غاية الساعة السابعة مساءا بالنسبة للشكاوى، في حين يتم الرد آليا 24سا/24سا على مكالمات طلب الحصول على معلومات وثائق تكوين الملفات الإدارية ويسهر على ضمان العملية 200 عون، قسموا إلى فوجين 08 على المستوى المركزي أي مقر وزارة الداخلية، و192 على مستوى الولايات، يتكفلون بالرد على حوالي 18000 اتصال يوميا، ويقوم مركز النداء لوزارة الداخلية بثلاث مهام أساسية، هي الرد على طلبات المعلومات الخاصة بتكوين الملفات الإدارية، مثل بطاقة التعريف الوطنية، الدفتر العائلي، شهادة الإقامة، إنشاء جمعية أو حزب...، إلى جانب التكفل بشكاوى المواطنين، حيث يتم تسجيل المكالمة وشكواه ويكون الرد عليها من قبل الإدارة الأقرب لمقر سكناه، في حين المواطن الذي لديه شكوى للولاية التي ينتمي إليها تسجل المكالمة وبعدها ترسل الشكوى إلى الولاية من أجل المتابعة، أما بالنسبة لمهمة المركز الثالثة فهي التكفل بمقترحات المواطنين لتشجيع ممارسة الديمقراطية التشاركية[1].

[1] −Djilali Hadjadj, **corruption :le ministère de l'intérieur se dote d'un centre d'appel une opportunité pour les donneurs d'alerte ?**,Le soir d'Algérie.
"http://www.le soir d'Algérie.com.article 2015". Visité le : 17/ 04/2017.

وفي واقع الأمر، فإن تحليل محتوى البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية لا يقتصر على توفير المعلومات فقط، بل يضاعف إلى ذلك الحديث عن النوعية في الخدمة، فبالنظر إلى المعايير والشروط التي يجب أن تتوفر في أي بوابة إلكترونية، فإن بوابة وزارة الداخلية والجماعات المحلية من حيث البيئة الملائمة لا تتوفر على خدمة النشر للأصدقاء كما تخلو من قوائم البريد المقدمة ولا يمكن تشكيل موقع فيها، إضافة إلى أن الصفحة الرئيسية للبوابة غير مترجمة مما يشكل صعوبة وعائق أمام بعض المواطنين في فهم هذه الصفحة، بالإضافة إلى أن إمكانية التفاعل عبر هذه البوابة يبدو محدود ويرجع السبب إلى الأمية الإلكترونية التي تعاني منها الجزائر بسبب هجرة الأدمغة أو كما تسمى النقل المعاكس للتكنولوجيا، وفي المجال التكنولوجي من المعروف أن الأيدي المدربة والمتخصصة في التخصصات الدقيقة هي أهم وسيلة تتحقق من خلالها إقامة قاعدة تكنولوجية وطنية وإدخال التطورات العلمية والتكنولوجية في مجال إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها والاستفادة منها، وبالتالي تصبح هذه العقول والأيدي المدربة هي العقبة الأساسية في طريق خلق هذه القاعدة التكنولوجية وتطويرها وحسن استغلالها، إضافة إلى أن الأمية الإلكترونية في الجزائر تحاط بعدة عوامل تحول دون وصول المعلومة لكل فرد من أفراد المجتمع، ومن بين هذه العوامل: السن، التعليم، مناطق السكن، وبالنظر إلى مؤشرات قياس تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر والمكانة التي تحتلها، إلا أن التمعن في الممارسة الواقعية يترجم مدى تأخر الجزائر علميا وتكنولوجيا، فعلى الوزارة القيام بتحديث للموقع على نحو يؤدي إلى الشفافية والكفاءة والأمن المعلوماتي الشخصي، وبالتالي يجب أن يتوفر الموقع (http://www.interieur.gov.dz) على الأمن وحماية البيانات الشخصية من خلال التشفير والترميز.

وفي هذا السياق يكشف تقرير الإتحاد الدولي للاتصالات للسنوات الأخيرة أن الجزائر لا تمتلك قاعدة جيدة في مجال الأمن المعلوماتي مقارنة مع الدول الأخرى، وتبين الخريطة أن الجزائر ضمن المؤشر السيبراني العالمي تقع تحت المتوسط العالمي (0,5)، أي بين (0) و (0,284)، وبهذا فإن الجزائر تمتلك قاعدة هشة في مجال الأمن المعلوماتي.

الشكل رقم 05: خريطة الأمن السيبراني العالمي.

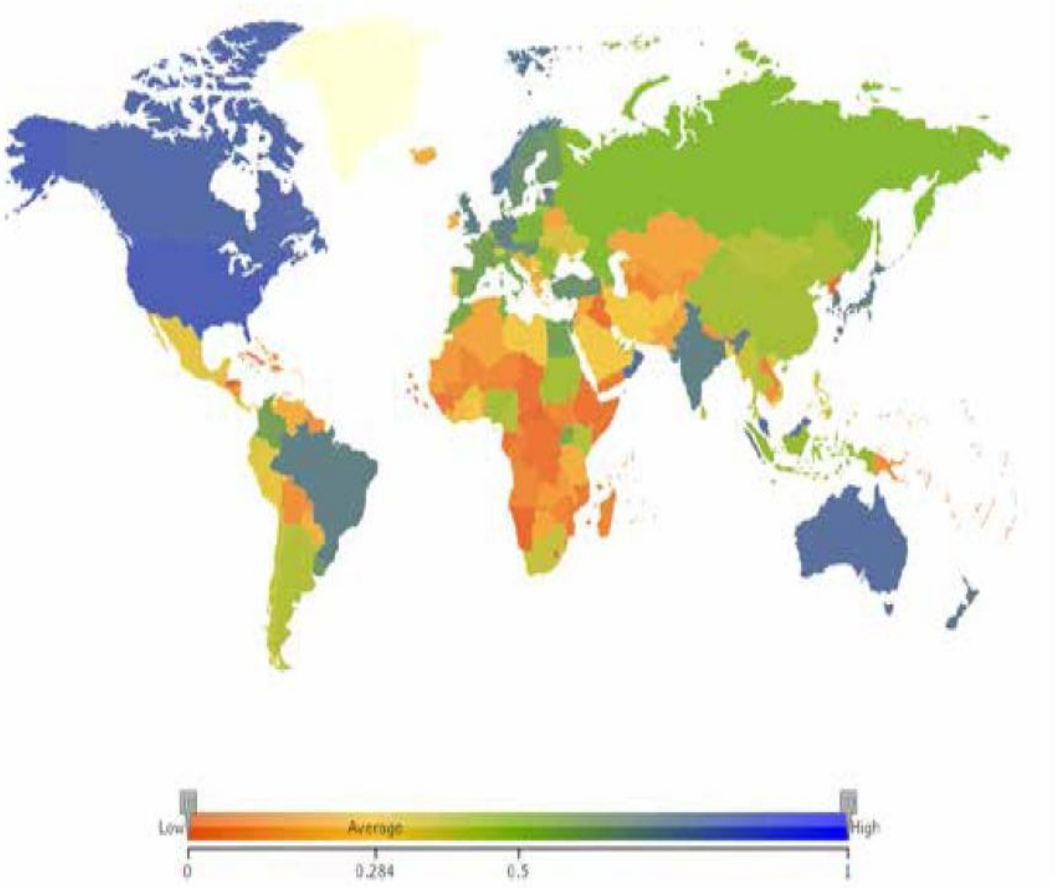

المصدر: Union internationales des télécommunications, **Rapport Mesurer la société de l'information 2015**, Résumé analytique, Bureau de développement des télécommunications, Genève, 2015 ; p.12.

المبحث الثاني: الخدمات الإلكترونية كبداية لمسار التحول نحو عصرنة الإدارة المحلية.

أخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على عاتقها عملية عصرنة الخدمة العمومية من خلال تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن ومواصلة عملية الرقمنة بانتهاج مسعى متدرج بداية من الحالة المدنية، فالوثائق البيومترية للهوية وصولا إلى الوثائق المتعلقة بتنقل الأشخاص والمركبات[1].

[1]– وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "**الاقتصاد المحلي عامل مشجع للتنمية الوطنية**" لقاء الحكومة– الولاة، قصر الأمم، الجزائر 12 و13 نوفمبر 2016، ص75.

أولا: رقمنة عقود الحالة المدنية (شهادة الميلاد 12S، 12N، عقد الزواج، شهادة الوفاة)

إن تحسين خدمات الحالة المدنية هو الهدف من اقتراح وزارة الداخلية والجماعات المحلية لقانون يعدل ويتمم الأمر رقم 70–20 المؤرخ في 19 فيفري 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، وتضمن نص القانون 23 مادة معدلة ومتممة و06 مواد جديدة، وقد انصبت التعديلات والتتميمات التي أدخلت على القانون على جملة من الأحكام هي:

– استحداث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية سجلا وطنيا آليا للحالة المدنية موصول بكل البلديات وملحقاتها الإدارية، وكذا بالبعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية، إضافة إلى ربطه بالمؤسسات العمومية الأخرى المعنية.

– توسيع دائرة الاطلاع على السجلات الخاصة بعقود الحالة المدنية إلى كل وكلاء الجمهورية وممثلي الولايات.

– تحديد صلاحية شهادة الميلاد 10 سنوات وإلغاء أجل صلاحية شهادة الوفاة.

– تمديد آجال التصريح بالولادات والوفيات للمواطنين القاطنين بالجنوب من 10 إلى 20 يوم[1].

وتمثلت عملية رقمنة الحالة المدنية في إنشاء تطبيق على الويب، يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية على شبكة الأنترنت لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها، هذه التقنية تجسد إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة، دون أن يضطر المواطن للتنقل والسفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية.

[1]– كريمة بنود وآخرون، "قانون الحالة المدنية خطوة هامة في مسار إصلاح الإدارة الجزائرية"، **مجلس الأمة**، العدد62، أكتوبر 2014، ص ص22، 23.

وقد كانت أول بلدية طبقت فيها عملية رقمنة الحالة المدنية هي ولاية باتنة بتاريخ 04 مارس 2010، وأصدرت أول شهادة ميلاد رقم 12 في بضع ثوان على مستوى الشباك الإلكتروني[1].

كما أصبح من الممكن استخراج وثائق الحالة المدنية عبر الأنترنت ودون التنقل إلى البلدية أو فروعها، حسب ما صرح به وزير الداخلية والجماعات المحلية "نور الدين بدوي" الخميس 26 جانفي 2017 بالجزائر العاصمة، أن المواطن سيتمكن من استخراج وثائق الحالة المدنية عبر الأنترنت مباشرة بعد صدور قانون التوقيع الإلكتروني، حيث تم وضع سجل وطني آلي للحالة المدنية يمكن استخراج عقود الميلاد والوفاة والزواج من أي بلدية وربط القطاعات الأخرى بهذا السجل، كما تم وضع موقع إلكتروني لطالبي جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريين يمكنهم من إدخال المعلومات المتعلقة بهاتين الوثيقتين، ويحدد تاريخ ومكان انتقاله للبلدية للتسجيل دون التنقل إلى المصلحة المعنية إلا لاستلامها، وقد وضعت الوزارة تطبيق جديد على الموقع الإلكتروني يمكن المواطن من الاطلاع على كافة الإجراءات التي تهمه في تكوين مختلف الملفات وعناوين المؤسسات وأرقام هواتفهم.

وقد كانت الغاية من هذه الإجراءات هو تمكين المواطن من استخراج مختلف الوثائق بأقل عناء وفي وقت وجيز، وكذا تخفيف العبء على الموظفين، مع توفير كافة الموارد البشرية اللازمة لمسايرة عملية الإصلاح والعصرنة[2].

ثانيا: إصدار الوثائق البيومترية

في إطار تنظيم العمل بجواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية، أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عدة قرارات نذكر من بينهما:

- قرار مؤرخ في 17 أكتوبر 2010، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري.

---

[1]- مصطفى لقرع و فايزة عمايدية، "الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحسين وجودة الخدمة العمومية قطاع وزارة الداخلية نموذجا"، **آليات تحسين الخدمة العمومية**، جامعة تبسة، ص ص08، 09.

[2]- أحمد أمير، "استخراج وثائق الحالة المدنية قريبا عبر الأنترنت"، على الموقع:
"**http://www.aljazairalyoum.com**" تاريخ آخر اطلاع 23 مارس 2017.

– قرار مؤرخ في 26 ديسمبر 2012، تحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

وقد أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في العدد 47 من الجريدة الرسمية، قرار وقعه الوزير يضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري، حيث أصبح بالإمكان تحميل الاستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الأنترنت وإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني[1].

أ- جواز السفر البيومتري

أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في 28 ديسمبر 2011، عن إطلاق المرحلة الأولى بإصدار جواز السفر البيومتري الإلكتروني، بداية من 02 جانفي 2012 على مستوى 47 دائرة بعواصم الولاية بالمقاطعة الإدارية لحسين داي في الجزائر العاصمة، ثم تعميمها تدريجيا على جميع المقاطعات والدوائر[2].

حيث اتجه المشرع الجزائري نحو لامركزية الخدمة العمومية عبر تحويلها للبلديات وإنشاء مواقع بيومترية Les sites Biométrique على مستوى التراب الوطني (على مستوى البلديات).

1- الوثائق اللازمة لطلب جواز السفر البيومتري

ترفق الاستمارة المملوءة أو الموقعة من طرف المعني أو الولي الشرعي بالنسبة للقصر(انظر الملحق رقم 01) بما يلي:

– مستخرج خاص من عقود شهادة الميلاد رقم 12خ.

– شهادة الجنسية.

– شهادة الإقامة يقل تاريخ إصدارها عن 06 أشهر، أما بالنسبة للقصر لأقل من 19 سنة فلا تطلب منهم، والاكتفاء بعنوان الولي الموجود في الاستمارة.

---

[1]– مصطفى لقرع وفايزة عمايدية، مرجع سبق ذكره، ص ص08، 09.

[2]– *نفس المرجع، نفس الصفحة.*

– شهادة العمل (أو شهادة مدرسية بالنسبة للطلبة أو المتمدرسين).

– أربعة صور شمسية للهوية ملونة ورقمية حديثة ومماثلة تماما، أما بالنسبة للأطفال الأقل من 12 سنة فتكون الصور بمقياس عرض 35مم وبعلو 45مم على أن يشغل الوجه 75% من مساحة الصورة، على أن تكون خلفية الصورة موحدة وبدون إطار وذات لون أبيض.

– قسيمة جبائية بمبلغ 6000 دج.

– نسخة من بطاقة فصيلة الدم.

وقد تم التقيد الصارم بالإجراءات المتعلقة بتكوين ملف جواز السفر البيومتري، والفحص الدقيق للوثائق والبيانات بحيث:

– تم إلغاء الشهادة العائلية للحالة المدنية، واستبدال شهادة الجنسية ببطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر المنتهية صلاحيته، مرفقين بشهادة ميلاد الأب أو الأم أو شهادة وفاة أحدهما.

– إلغاء شهادة ميلاد الأب من ملف تجديد جواز السفر.

– حجز البيانات بدقة واطلاع المواطن بها.

– تحويل طلبات إصدار الجواز إلى المركز يوميا والتأكد من نجاح العملية تقنيا.

– سحب الجوازات فور وصولها للولاية.

– تسليم الجواز فور وصوله لمقر الدائرة والبلدية للمعني شخصيا[1].

ويتم إعداد جواز السفر البيومتري عبر سبعة مراحل موزعة على سبعة مكاتب هي:

- **مكتب أخذ المواعيد:** يتم تحديد المواعيد من المصلحة، ثم يتم تحديد موعد إيداع الملف باليوم والساعة، وذلك من أجل فحص المعلومات وتدقيقها.

- **مكتب الفحص:** يقوم بحجز المعلومات الأولية ونسخ شهادة الميلاد المؤمنة **12S**، والصورة الموجودة في الملف، بحيث ترسل إلى الملف الإلكتروني ثم إلى مكتب الحجز.

[1]– مقابلة مع عبد الحميد بومدش، رئيس مكتب تنقل المواطنين، مقر ولاية جيجل، 29 مارس 2017.

- **مكتب الحجز:** يقوم بإعادة كتابة المعلومات الشخصية، ويعود ذلك لكثافة الطلبات.

- **مكتب التدقيق والمصادقة:** يقوم بتأكيد المعلومات، ثم المصادقة عليها، بعد ذلك يتم توجيهها إلى مكتب البصمات البيومترية.

- **مكتب البصمات البيومترية:** هنا يتم استدعاء المواطن من أجل التقاط الصورة، ثم بصمات الأصابع، بعد ذلك الإمضاء الإلكتروني عبر لوحة إلكترونية[1].

وتخضع الصورة عند الالتقاط إلى معايير، فيجب أن تكون حديثة ومماثلة:

- **الخلفية:** يجب أن تكون خلفية الصورة بدون إطار، موحدة وبيضاء.

- **حجم الصورة:** يجب أن يكون مقياس الصورة 35مم عرض على 54مم طول، يجب أن يكون مقياس الوجه من 32 إلى 36مم (مما يعادل من 70 إلى 80 من حجم الصورة).

- **جودة الصورة:** يجب أن تكون الصورة صافية بدون بقع أو علامات.

- **الإضاءة والألوان:** يجب أن تكون الصورة بدون آثار للأضواء العاكسة (فلاش)، وأن تعكس بوضوح اللون الطبيعي للبشرة ودون ضلال على الوجه وعلى خلفية الصورة.

- **وضعية الرأس:** يجب أن يكون الرأس غير مغطى وفي وضعية مستقيمة، وأن تكون العينين في اتجاه آلة التصوير.

- النظرة وتعابير الوجه، يجب أن تكون ملامح الوجه بارزة والعينين واضحتين وبارزتين.

- **النظارات:** ارتداء النظارات ليس إجباري، وفي حالة وضع النظارات يجب احترام الشروط التالية:

✓ أن لا يحجب العينين.

✓ يجب أن يكون الزجاج شفاف (غير ملون).

[1]– مقابلة مع عبد الحميد بومدش، رئيس مكتب تنقل المواطنين، مقر ولاية جيجل، 29 مارس 2017.

✓ يجب أن لا يكون انعكاس الضوء على زجاج النظارات[1].

- **مكتب تحويل المعلومات:** يتم تحويل المعلومات الشخصية للمواطن إلى معلومات مشفرة، حيث يقوم الموظف أو المسؤول الأول المباشر المشرف على المصلحة بتحويل هذه المعلومات خلال يوم على الأكثر، بحسب عدد الطلبات، هذه المحطة تعمل على مدار السنة 24سا/24سا، وهذا يرجع إلى حق المواطن في التأمين على معلوماته الشخصية.

- **مكتب الإصدار:** استخراج جواز السفر البيومتري في شكله النهائي، وإرساله إلى الدوائر والبلديات ليتم تسليمه للمعني شخصيا[2].

2- متابعة طلب جواز السفر البيومتري

تضع وزارة الداخلية والجماعات المحلية الموقع الإلكتروني (http://www.interieur.gov.dz) لمساعدة المواطنين على متابعة خطوات إصدار جواز السفر البيومتري، وذلك لن يكون على كل مواطن التوجه إلى المكاتب المختصة من أجل الإستعلام حول تاريخ صدور جواز سفره، كما أن الوزارة أعلنت أنه لن يكون على الأطفال الذين لم تبلغ أعمارهم 12 سنة التوجه من أجل تسليم ملف طلب جواز السفر، بحيث يسمح لوكلائهم بتقديم الملف نيابة عنهم.

حيث يمكن الاستعلام عن الطلب المقدم لجواز السفر البيومتري من خلال الموقع الخاص بوزارة الداخلية والجماعات المحلية عبر الأنترنت، عن طريق إدخال المعلومات المطلوبة[3].

[1]- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية **"http://www.interieur.gov.dz"** تاريخ آخر اطلاع 23 مارس2017.

[2]- مقابلة مع عبد الحميد بومدش، رئيس مكتب تنقل المواطنين، مقر ولاية جيجل، 29 مارس 2017.

[3]- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية **"http://www.interieur.gov.dz"** تاريخ آخر اطلاع 23 مارس2017.

الشكل رقم06: متابعة طلب جواز السفر البيومتري.

المصدر: "**http://www.interieur.gov.dz**"

هناك نوعين آخرين من جواز السفر هما: جواز السفر الإستعجالي (انظر الملحق رقم 03) وجواز السفر ذو الخدمة المميزة، حيث تحدد المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 16-58 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1437 الموافق لـــ03 فيفري 2016، الذي يحدد شروط إعداد وإصدار جواز السفر الإستعجالي، ويتم إصداره بصفة استثنائية لفائدة المواطنين الجزائريين، ويحدد مدة صلاحية جواز السفر الإستعجالي بسنة واحدة على الأكثر، ويسري ابتداءا من تاريخ إعداده ولا يمكن تمديدها حسب المادة 03 من المرسوم.

ويمكن للمواطن الجزائري الاستغناء عن جواز السفر العادي واستبداله بجواز السفر ذو الخدمة المميزة والذي يتم إصداره قانونيا في غضون 05 أيام، ومدة صلاحيته 10 سنوات للمواطنين فوق سن 19 سنة، وذلك مقابل دفع حق الطابع قدره 25000 دج بالنسبة للدفتر المكون من 28 صفحة، و60000 دج للدفتر المكون من 48 صفحة[1]؛ مما يعني أن تكلفة جواز السفر ذو الخدمة المميزة عالية جدا مقارنة بجواز السفر العادي.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قرار مؤرخ في 26 صفر 1437 الموافق لـــ2015/12/08 يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الإستعجالي، **الجريدة الرسمية، العدد67، الصادرة بتاريخ: 2015/12/20**، ص ص23، 24.

وبالنظر إلى الأهداف التي جاءت بها تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتمثلة في تقليص التكلفة، ربح الوقت والسرعة، بالمقابل وفي إطار العمل بجواز السفر البيومتري يلاحظ إلكترونيا تفعيل الخدمة على مستوى الإدارة المحلية، أما من الناحية العملية كانت الإجراءات الإدارية التقليدية تتم على مستوى الدائرة فقط، في حين أصبح جواز السفر البيومتري يسلم من طرف الوالي أو بتفويض منه إلى رئيس الدائرة، ثم يسلم إلى رئيس المصلحة المكلف بالوثائق البيومترية ليتم تسليمه إلى المعني شخصيا.

ب- بطاقة التعريف الوطنية البيومترية (CINBE)

في إطار تنظيم العمل ببطاقة التعريف الوطنية البيومترية، فهذه العملية ما زالت في مراحلها الأولى، إذ تم استخراج هذه البطاقة للمترشحين لشهادة البكالوريا والأشخاص الجدد لطالبي هذه البطاقة، بالإضافة إلى الأشخاص الذين انتهت صلاحية بطاقاتهم العادية، كما تم التقيد الصارم بالإجراءات التنظيمية المتعلقة بإيداع الملف منها:

- إلغاء الطابع الجبائي.

- المراقبة الدورية للسجل المتضمن تسيير مخزون بطاقات التعريف الوطنية والتأكد من مدى مطابقة بيانات السجل بين الاستعمال والمخزون.

- احترام آجال إصدار بطاقة التعريف الوطنية[1].

1- الوثائق اللازمة لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية

ترفق الاستمارة المملوءة والموقعة من طرف المعني أو الولي الشرعي بالنسبة للقصر (انظر الملحق رقم 02) بما يلي:

- شهادة الجنسية.

- شهادة الإقامة يقل تاريخ إصدارها عن ستة أشهر، أما بالنسبة للقصر لأقل من 19 سنة فلا تطلب منهم، والاكتفاء بعنوان الولي الموجود بالاستمارة.

- أربعة صور شمسية للهوية ملونة ورقمية وحديثة ومماثلة تماما.

[1]- نبيل بوجليل، مرجع سبق ذكره، ص ص21، 22.

– نسخة من بطاقة فصيلة الدم.

وطبقا للتعليمة الوزارية رقم 1092 المؤرخة في 10 ديسمبر 2015 أنه:

– في حالة الضياع أو السرقة أو التلف يرفق الملف بالتصريح الخاص بذلك.

– بالنسبة لوثائق الحالة المدنية (شهادة ميلاد المعني الأصلية، شهادة ميلاد الأب أو الأم أو شهادة وفاة أحد الوالدين، حيث يتم الاستغناء على طلبهما إذ على الموظف المؤهل بهذا الملف الاطلاع عليهما ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية[1].

وقد أعلنت الوزارة يوم 08 سبتمبر 2017 عن خدمة جديدة تسمح للمواطنين الحائزين على جواز السفر البيومتري من الحصول على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية من البيت، وبطريقة إلكترونية ومن دون التنقل إلى المصالح الإدارية، وتندرج الخدمة ضمن المسار الذي شرعت فيه الجزائر، والهادف إلى تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف الإجراءات البيروقراطية تحضيرا إلى بلوغ مرحلة الحكومة الإلكترونية كليا، وتتمثل إجراءات الاستفادة من هذه الخدمة فيما يلي:

– أن يكون لدى المعني جواز سفر بيومتري.

– المعلومات التي سيتم طبعها على بطاقة التعريف الوطنية هي نفسها الموجودة على جواز السفر البيومتري.

– يجب تحديد عنوان الإقامة الحالية.

– يجب إدخال رقم الهاتف المحمول للتمكن من تلقي رسالة نصية قصيرة (SMS) للاستعلام عن تاريخ ومكان استلام بطاقة التعريف الوطنية.

كما خصص الموقع (http://www.interieur.gov.dz) صفحة لإدخال رقم التعريف الوطني الموحد، وجواز السفر البيومتري للتأكد من اللقب والاسم والعنوان[2].

[1]– مقابلة مع عبد الحميد بومدش، رئيس مكتب تنقل المواطنين، مقر ولاية جيجل، 19 أفريل 2017.

[2]– موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية **"http://www.interieur.gov.dz"** تاريخ آخر اطلاع 23 مارس2017.

فقد توجهت الجزائر في إطار الخدمات العمومية الإلكترونية وعصرنة الإدارة المحلية لتمثل نقطة تحول هامة في تقديم خدماتها العامة، خاصة مع ارتفاع نسبة طالبي الخدمات، وهذا ما وفر على المواطن عناء التنقل وتكلفته، واختزال المسافات أثناء طلب الخدمة، غير أن الجزائر تواجه نوعا من الضعف الإلكتروني، وضعف التجاوب مع مفهوم الخدمة الإلكترونية، فالمستفيدون من هذه الخدمة التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة قد تنتشر بينهم ظاهرة الأمية الإلكترونية وعدم المعرفة في استثمار إمكانات الحواسيب والتكنولوجيات المصاحبة لها، وهي ظاهرة ما زالت عائقا أمام العديد من أفراد المجتمع الجزائري.

2- متابعة وإعداد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية

يتم متابعة طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية وكيفية إعدادها بنفس إجراءات متابعة وإعداد جواز السفر البيومتري، مدة صلاحيتها 10 سنوات وخمس سنوات للمواطنين أقل من 19 سنة، بعد الإصدار تسلم البطاقة من طرف مصالح الدائرة، ثم تسلم إلى البلديات وتسلم في أظرفة تختلف عن أظرفة جواز السفر البيومتري الإلكتروني.

تحتوي هذه البطاقة في الجهة الأمامية على:

- شعار الدولة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية).
- رقم البطاقة (يتكون من تسعة أرقام).
- سلطة الإصدار.
- تاريخ الانتهاء.
- رقم التعريف الوطني (يتكون من 18 رقما).
- لقب واسم المعني.
- تاريخ ومكان الميلاد.
- زمرة الدم.

- الصورة.

- صورة مدمجة في جزء شفاف من البطاقة.

أما من الجهة الخلفية فتحتوي بطاقة التعريف الوطنية البيومترية على:

- الكتابة السابقة للاسم واللقب باللغة الفرنسية.

- الختم الرسمي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- إمضاء صاحب البطاقة.

- شريحة تحمل المعلومات الشخصية للمواطن.

- شريحة صغيرة بشكل بيضوي تحمل سنة الميلاد، سنة الإصدار وسنة انتهاء الصلاحية[1].

الشكل رقم07: بطاقة التعريف الوطنية البيومترية (CINBE).

المصدر: **"http://www.interieur.gov.dz"**

[1]– مقابلة مع عبد الحميد بومدش، رئيس مكتب تنقل المواطنين، مقر ولاية جيجل، 19 أفريل 2017.

بطاقة التعريف الوطنية العادية ذات شكل تقليدي، ذو حجم كبير ولون بارز، تحمل بعض المعلومات الخاصة بالشخص (الاسم، اللقب، تاريخ ومكان الميلاد، الجنسية، مكان الإقامة، تاريخ الإصدار ورقم التعريف الوطني)، هذه البطاقة لا تحمل معلومات تفصيلية، على عكس بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية الحديثة، ذات شكل مصغر ولون عادي تحمل كل معلومات المعني في شريحة صغيرة، هذه البطاقة مطابقة للمعايير الدولية، حيث تعتمد على تكنولوجيات تسمح بالاستعمالات والمهام المتعددة لها؛ أي استعمالها في أغلب مجالات الحياة الاجتماعية من خلال الرقم الوطني لكل فرد والذي أصبح معتمدا لدى كل القطاعات الحكومية.

المبحث الثالث: المشروع الرقمي الجديد لوزارة الداخلية والجماعات المحلية: رخصة السياقة البيومترية وبطاقة ترقيم المركبات.

في إطار العمل برخصة السياقة وبطاقة ترقيم المركبات الإلكترونيين البيومتريين، كشف وزير الداخلية والجماعات المحلية "نور الدين بدوي" الأحد 16 أفريل 2017 أن مصالحه انتهت من تصميم هذا المشروع، وستشرع في استصدارهما وتعميمهما في الأيام القادمة لتحقيق مزايا عدة منها، اقتصادية، تقليص حوادث المرور والقضاء على فوضى السيارات، وتم توقيع اتفاقية بين وزارة الداخلية والمطبعة الرسمية لإنتاج الوثائق والمستندات البيومترية، وقال بدوي في كلمة ألقاها خلال إشرافه على تدشين وحدة إنتاج الوثائق والمستندات المؤمنة للمطبعة الرسمية أن هذين المشروعين يندرجان في إطار تنفيذ برنامج الحكومة في الشق المتعلق بعصرنة خدمات المرفق العام، والذي أتى تطبيقا لتوجيهات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة[1].

أولا: رخصة السياقة البيومترية

لقد قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بمجموعة من الإجراءات التي تم الأخذ بها وهي:

- السهولة على اشتراط الوثائق الضرورية فقط لتكوين ملف.
- إصدار الوثيقة فور استلام الملف أو خلال اليوم.

[1]– موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية **"http://www.interieur.gov.dz"** تاريخ آخر اطلاع 17 أفريل2017.

- عدم اشتراط شهادة الكفاءة.

- طلب التأكيد يتم بواسطة التطبيقة المعلوماتية أو بموجب برقية رسمية.

- مباشرة إجراءات المتابعة القضائية في حال وصول معطيات مخالفة لمحتوى الملف.

- اشتراط طابع جبائي بقيمة 500 دج عند أول طلب و200 دج عند التجديد.

- المراقبة المستمرة لمخزون رخصة السياقة[1].

- **الوثائق اللازمة لطلب رخصة السياقة**

أ- رخصة السياقة المؤمنة الاختبارية

يودع ملف طلب رخصة السياقة على مستوى الدائرة أو الدائرة الإدارية، مكان إقامة المعني، ويرفق هذا الملف بـــ:

- استمارة طلب الحصول على رخصة السياقة مملوءة وموقعة من طرف مقدم الطلب (انظر الملحق رقم 04).

- بطاقة الإقامة قيد الصلاحية.

- شهادة طبية معدة طبقا للأحكام التنظيمية السارية المفعول.

- صورتان شمسيتان للهوية.

- طابع جبائي بقيمة 500دج.

- نسخة من بطاقة فصيلة الدم.

ويتم سحب رخصة السياقة من طرف المعني بالأمر خلال نفس يوم إيداع ملف الطلب مقابل التوقيع في سجل التسليم الموضوع لهذا الغرض، وتكون هذه الرخصة صالحة لمدة سنتين.

[1]- نبيل بوجليل، مرجع سبق ذكره، ص22، 23.

ب- رخصة السياقة النهائية

يتم طلب رخصة السياقة النهائية بنفس طلب رخصة السياقة الاختبارية، حيث يرفق الملف بالوثائق التالية:

- استمارة طلب الحصول على رخصة السياقة.
- بطاقة الإقامة قيد الصلاحية.
- شهادة طبية معدة مسبقا للأحكام التنظيمية السارية المفعول.
- صورتان شمسيتان للهوية.
- طابع جبائي بقيمة 200 دج.
- رخصة السياقة الاختبارية المنتهية الصلاحية.

وتكون مدة صلاحيتها:

- سنتان (02) بالنسبة للصنف "و".
- خمس سنوات بالنسبة للأصناف "ج1" و"ج2" و"د" و"هـ".
- عشر سنوات بالنسبة للأصناف "أ1" و "أ 2" و"ب".

ج- تجديد رخصة السياقة

لتجديد رخصة السياقة يرفق الملف بالوثائق التالية:

- استمارة طلب الحصول على رخصة السياقة.
- بطاقة الإقامة قيد الصلاحية.
- شهادة طبية معدة مسبقا للأحكام التنظيمية السارية المفعول.
- صورتان شمسيتان.

- طابع جبائي بقيمة 200 دج.

ويودع ملف طلب التجديد شهرا قبل تاريخ نهاية مدة صلاحية رخصة السياقة، وفي حالة السرقة أو الضياع، يقدم الملف كاملا مع التصريح بالضياع أو السرقة حسب الحالة[1].

إن رخصة السياقة الجديدة المؤمنة كليا تسمح بالتحقق من هوية حاملها ومتابعة دقيقة لوضعيته القانونية، وتندرج أيضا في إطار مقاربة جديدة للوقاية من حوادث المرور ومكافحتها، كما أن نظام العقوبات الذي جاء به قانون المرور الجديد مبني على أساس رخصة السياقة بالتنقيط، الذي صدر في العدد12 من الجريدة الرسمية القانون المتعلق بتنظيم وسلامة الحركة المرورية، والتي تتضمن 24 نقطة يتم سحبها تدريجيا مع كل مخالفة يرتكبها حاملها، كما يتم إخضاع المخالف إلى غرامة جزافية وعقوبات جزائية حسب طبيعة المخالفات في نظر القانون الجديد، حيث تتضمن هذه الرخصة شريحة تحتوي على تطبيق يسمح باستعمال نظام التنقيط بطريقة إلكترونية وآلية، وتحتوي هذه الرخصة الجديدة على نظام معلوماتي جد متطور لتسيير المخالفات المرورية، ويضمن تطبيقها على أرض الواقع، بهدف تغيير ذهنية السائق الذي يتولى تسيير رصيده من النقاط بفضل إجراءات إحترازية وعقوبات مشددة تفرض عليه عند ارتكاب كل مخالفة، كما أن إنقاص رصيد نقاط السائق قد يؤدي به إلى فقدان الأهلية مؤقتا للقيادة، وتتكفل بتسيير هذه الأنظمة التكنولوجية الجديدة المندوبية الوطنية للوقاية والسلامة المرورية، التي ترتكز أعمالها على الوقاية ومكافحة حوادث المرور، وتطوير هياكل وسياسات التكوين الحالية، وتساعد هذه الرخصة أعوان الأمن المكلفين بالسلامة المرورية على استعمال وسائط إلكترونية فعالة وسريعة تيسر لهم مهامهم اليومية في هذا المجال، كما تسمح لهم قواعد البيانات المركزية بالتعامل مع المواطن بسرعة وشفافية، وتفتح المجال لوضع الآليات الناجحة في التحصيل الفعلي لمستحقات المخالفات المرورية وفرض الانضباط[2].

---

[1]- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية **"http://www.interieur.gov.dz"** تاريخ آخر اطلاع 21 أفريل2017.

[2]- أحمد أمير،" رخصة السياقة والبطاقة الرمادية البيومتريين إلكترونيين"، على الموقع: **"http://www.aljazairalyoum.com"** تاريخ آخر اطلاع 21 أفريل 2017.

ثانيا: البطاقة الرمادية البيومترية

إن مشروع البطاقة الرمادية البيومترية يتضمن صيغة جديدة للوحات ترقيم المركبات، وقد تم الحرص على مطابقة الوثائق المطلوبة لتكوين الملف دون اشتراط غيرها ومن بينها:

– تم إلغاء شهادة الميلاد 12N وبطاقة الإقامة من ملف طلب نسخة ثانية لوجودهما في الملف الأصلي، كما تم إلغاء فاتورة الشراء بالنسبة لترقيم المركبات الجديدة كون المعلومات الواردة بها متضمنة في عقد البيع.

– إلغاء شهادة الوفاة للمالك والاكتفاء بالخريطة، وإلغاء التصديق على استمارة طلب بطاقة الترقيم.

– احترام آجال إصدار البطاقة فور الاستلام أو خلال اليوم بالنسبة للمركبات داخل الولاية.

– إصدار وصل لمدة 21 يوما بالنسبة للمركبات خارج الولاية مع طلب شهادة التأكيد عبر التطبيقة المعلوماتية.

– احترام الإجراءات الخاصة بترقيم المركبات ذات الطابع الخاص (الرهن ورفعه).

– عدم معالجة الملفات من الاستقبال إلى غاية التخزين إلا من طرف الأعوان المؤهلين.

– السهر على المسك الجيد للسجل والمطبوعات وتوفير كل شروط تأمينها[1].

- **الوثائق المكونة لملف طلب ترقيم المركبات**

على المواطن تقديم الوثائق التالية، في كل الحالات الخاصة بطلب ترقيم المركبات:

– استمارة طلب تسجيل تسحب من المصالح المعنية للبلدية المختصة إقليميا.

– بطاقة الإقامة (إلا في حالة مركبة تابعة لمتعاونين أجانب).

– نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

– عقد البيع.

[1]– نبيل بوجليل، *مرجع سبق ذكره*، ص22.

- رسم الطابع الجبائي.

- إيصال رسم المعاملة للمركبات الخاضعة للرسم.

- سند يؤكد صفة المشتري عندما يكون هذا الشخص معنوي عام أو خاص[1].

وقد أكد المكلف بمشروع إعداد البطاقة الإلكترونية لترقيم المركبات (البطاقة الرمادية)، ورخصة السياقة بالتنقيط البيومترية الإلكترونية على مستوى الوزارة، إلياس محي الدين في ندوة صحفية أن هذه الصيغة الجديدة للوحات الترقيم ستستمر مع المركبات بصفة دائمة طوال تواجدها حيز الخدمة، وتحتوي هذه البطاقة على شريحة بها تطبيقات متعلقة بفحص ومعاينة المركبات وكذا التأمين، وسيكون هذا النظام أداة فعالة لضمان السير العقلاني لاستهلاك الوقود.

كما تشكل بطاقة ترقيم المركبات البيومترية الإلكترونية تحولا عميقا من خلال التعامل مع معطيات الميدان وتداعياته، خاصة أن هذه البطاقة على عكس سابقتها لا تحتوي في ظاهرها على بيانات صاحب المركبة، وهي مدونة في شريحتها الإلكترونية مما يسمح بتغيير عميق في نظام نقل ملكية العربة حيث يستعمل المالك الجديد نفس البطاقة.

أما نظام الترقيم فإنه هو الآخر سيتغير تماما بموجب هذه البطاقة، حيث لن يكون هناك ترقيم الولايات، وكذا سنة الوضع قيد التسيير، مما سيمكن من ترقيم العربات لدى الوكلاء مباشرة عند الترقيم الأولي وكل العمليات اللاحقة ستكون مسيرة على مستوى البلديات دون تعقيد بيروقراطي، ولجعل هذا المشروع اقتصادي بامتياز ستسمح هذه البطاقة من توفير البيانات اللازمة حول المراقبة التقنية للسيارة، سوابق التأمين ومتابعة استهلاك الوقود كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وسيتم إعداد البطاقتين وفقا للمعايير الدولية من حيث الشكل والتأمين، على أن يتم تشخيصها في مركزي البطاقات والوثائق المؤمنة المتواجدين بكل من الجزائر العاصمة والأغواط، كما أن إصدار

[1]– موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية **"http://www.interieur.gov.dz"** تاريخ آخر اطلاع 21 أفريل2017.

الوثيقتين يهدف إلى ضمان نظام يمنع التزوير من جهة ويقدم معلومات تساهم في تسيير الأمن المروري بطريقة فعالة[1].

وبفضل هذه التكنولوجيات الحديثة تكتسب الدولة قيما جديدة في أدائها، عوض تنقل المواطن بين المصالح الإدارية إضافة إلى السرعة والشفافية، بفضل هذين المشروعين وبفضل تطوير السجل الوطني الآلي للحالة المدنية سيتم تجسيد مبدأ الشباك الإلكتروني الموحد بتدابير آلية ميسرة تسهل على الموظف العمل وتجنب الأخطاء في معالجة طلبات المواطن، ويتجسد هذا الرهان في مشروع "البلدية الإلكترونية" لتحقيق الحكامة الإلكترونية الشاملة، فقد وضعت الدولة الخطوة الأولى في طريق العصرنة بافتتاح أول بلدية إلكترونية بالجزائر، والمرتكزة أساسا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك بالمقر الفرعي الإداري لحي (500) مسكن ببانتة، ليتم تعميمه بعد ذلك بمختلف البلديات، حيث تجسد هذه التقنية إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية، دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى مقر الحالة المدنية الرئيسي بالبلدية، هذه البلدية الإلكترونية الممثلة كتجربة رائدة تستطيع أيضا في نفس الوقت إصدار شهادات الزواج والوفاة وغيرها من الوثائق الإدارية الصادرة من طرف البلدية، هذا زيادة عن إنشاء بوابة "المواطن" الإلكترونية التي تضم كافة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين.

ويعد استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البلدية مثلا، من خلال البلدية الإلكترونية، نمطا متطورا وجديدا في الإدارة يسمح بتقديم الخدمات بطرق أكثر كفاءة وفعالية، حيث يمكن المواطن من الحصول على هذه الخدمات عن طريق المواقع الخدماتية المتصلة بالبلديات على شبكة الأنترنت، كما يمكنه من إدخال المعلومات الخاصة به إلى قاعدة البيانات عبر شبكة الاتصال عن بعد، مما يسمح له بمتابعة عملية التحقق من المعلومات وإصدار الوثائق عبر الموقع، وعلى صعيد العمل الإداري يمكن موظفي الإدارة من القيام بمهامهم بكل شفافية ويسر[2]، وبالنظر إلى المؤشرات الدولية لتكنولوجيا

[1]– أحمد أمير، "رخصة السياقة والبطاقة الرمادية البيومتريين إلكترونيين"، على الموقع:
"http://www.aljazairalyoum.com" تاريخ آخر اطلاع 21 أفريل 2017.

[2]– فتيحة فرطاس، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد02، العدد15، 2016، ص318.

المعلومات والاتصال فإن الجزائر ما زالت تسجل تأخر في تقديم الخدمات الإلكترونية وبالتالي عدم قدرتها على التجسيد الفعلي لمشروع البلدية الإلكترونية.

ومما سبق نستنتج أن الجزائر على غرار باقي الدول اتجهت نحو الدخول في عصر المعلومات، ومواكبة التطورات الحاصلة لترقية وظائف المؤسسات الحكومية ومنظمات الخدمة العامة، التي عكفت على إحداث سلسلة من التغيرات على وظائفها التقليدية، في ظل التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضمن أنشطتها الخدمية بهدف التجسيد الفعلي للتحول نحو مفهوم الإدارة المحلية الإلكترونية، ومن ثم الخدمات العامة الإلكترونية.

الخاتمة

تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مرحلة مهمة وحاسمة نحو الانتقال إلى الخدمات الإلكترونية والقضاء على كل أشكال عمل الإدارة التقليدية التي كانت قائمة على التدوين باستعمال الورق، حيث ترتكز هذه التقنية على استخدام وسائل وأجهزة حديثة ومتطورة للقضاء على مشاكل البيروقراطية بالإضافة إلى رفع كفاءة الأداء الحكومي وترشيد الاتصال العمومي واختصار الإجراءات الروتينية التي يعاني منها المواطنون، ضف إلى ذلك توفير المعلومات والمعطيات بطريقة بسيطة للاستفادة من التقدم التكنولوجي والرقمي الحاصل في العالم.

لقد توجهت التجربة الجزائرية في قطاع الخدمات العمومية الإلكترونية لتمثل نقطة تحول هامة في وظائف المنظمات العامة من خلال تسهيل تقديم الخدمات أي كان نوعها، وفق ما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال شبكة الأنترنت والفاكسات والهواتف وغيرها من الوسائل والتقنيات، وهذا ما وفر على المواطن عناء التنقل واختزال المسافات أثناء طلب الخدمة.

فالبرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر كتسهيل إقتناء الحواسيب بأثمان معقولة وتوفير منافذ إلكترونية كمقاهي الأنترنت وتغيير الثقافة السائدة وخلق علاقة جيدة بين المواطن والحكومة أساسها الثقة السائدة والمشاركة البناءة، بما يضمن تحقيق التفاعل المطلوب مع الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الدولة، أيضا فتح قنوات تتيح مشاركة المواطنين وإبداء الرأي في القرارات الحكومية بوجه عام وقرارات الإدارة المحلية بوجه خاص عن طريق تسجيل شكاويهم على المواقع الحكومية على شبكة الأنترنت، إلا أن هذا التطور يبقى نسبي مقارنة مع الدول المتقدمة وما حققته في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال فالجزائر تواجه نوعا من الضعف الإلكتروني الذي عرقل استخدام هذه التقنية بصفة معممة ويرجع السبب في ذلك إلى قلة الثقافة الإلكترونية، فالجزائر في المقابل لديها إمكانات وحظوظ معتبرة للمضي قدما إلى تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبلوغ مجتمع معلومات قوي.

التوصيات:

1- إنشاء بيئة قانونية وتنظيمية تساعد على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارات العمومية وتسهيل الإجراءات الإدارية.

2- توفير برامج تدريبية تستهدف مختلف الإدارات والهيئات.

3- تخصيص أيام دراسية متخصصة وملتقيات لمناقشة التحول نحو مجتمع رقمي قوي.

4- التحول الحقيقي لاستخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مختلف الإدارات العمومية في الجزائر.

5- تعزيز الشراكة بين مختلف القطاعات من أجل تطوير الخدمات الإلكترونية.

6- توسيع مشاريع الأنترنت على المستوى الوطني واستغلال انتشار مستعملي الجيل الثالث والرابع للهاتف في تقديم مختلف الخدمات الإلكترونية.

7- صقل موارد بشرية مؤهلة قادرة على التنفيذ الإلكتروني.

TIC : La technologie d'information et de communication .

NTIC : Nouveau technologie d'information et de communication .

ENIAC : Electronic numerical integrator and computer

EDVAC : Electronic Discrete variable automatic computer.

PC : Personnel Computer.

BASIC : Code d'instruction symbolique universel pour débutants.

ICP : internet cache Protocol.

IP : Internet Protocol.

PSTN : Le réseau téléphonique public commuté.

OTA : Orascom télécom Algérie.

WTA : Watanya télécom Algérie.

IDI : indice de développement des TIC.

CINBE : Carte Identité National biométrique électronique.

الملاحق

الملحق رقم 01: استمارة طلب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية الإلكترونيين والبيومتريين

الجمهـــورية الجـزائـــرية الـديمقـــراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'INTERIEUR, ET DES COLLECTIVITES LOCALES

وزارة الداخليـة والجماعـات المحليـة

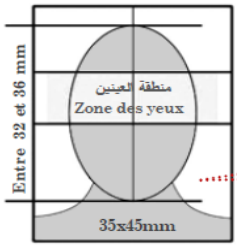

استمارة طلب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية الالكترونيين و البيومتريين
FORMULAIRE DE DEMANDE DU PASSEPORT ET DE LA CARTE NATIONALE D'IDENTITE ELECTRONIQUES ET BIOMETRIQUES

يجب أن تكون الصورة بيومترية و بدون إطار ، ذات خلفية موحدة و بيضاء
Le fond de la photo biométrique doit être uni, sans contour et de couleur blanche

الوثيقة المطلوبة **DOCUMENT DEMANDÉ** — ☐ جواز السفر **PASSEPORT** ☐ بطاقة التعريف الوطنية **CARTE NATIONALE D'IDENTITE**

A) ETAT CIVIL DU DEMANDEUR DU DOCUMENT — الحالة المدنية لطالب الوثيقة

1. اللقب
2. الاسم
3. Nom
4. Prénom (s)
5. الجنس Sexe — ☐ ذكر Masculin ☐ أنثى Féminin
6. تاريخ الميلاد Date de naissance — Jour/اليوم Mois/الشهر Année/السنة
7. مكان الميلاد Lieu de naissance

Pour les personnes nées en Algérie بالنسبة للأشخاص المولودين بالجزائر

- ولاية Wilaya
- بلدية Commune

Pour les personnes nées à l'étranger بالنسبة للأشخاص المولودين بالخارج

- بلد الميلاد Pays de naissance
- سفارة أو قنصلية التسجيل Ambassade/Consulat de transcription

8. الحالة العائلية Situation familiale — ☐ أعزب/عزباء Célibataire ☐ متزوج(ة) Marié(e) ☐ مطلق(ة) Divorcé(e) ☐ أرمل(ة) Veuf(ve)
9. لقب الزوج
10. اسم الزوج
11. Nom de l'époux
12. Prénom de l'époux
13. القامة Taille
14. لون العينين Couleur des yeux
15. لون الشعر Couleur des cheveux
16. فصيلة الدم Groupe sanguin
17. علامات خصوصية Signes particuliers
18. الجنسية الحالية Nationalité actuelle
19. سنة اكتساب الجنسية الجزائرية (إن كانت جديدة) Année d'obtention de la nationalité Algérienne *(si nouvellement acquise)*
20. الجنسية الأصلية Nationalité d'origine
21. العنوان Adresse
22. سنة بداية الإقامة به Début de résidence à cette adresse *(Année)*
23. البلدية/ المدينة Ville/Commune
24. البلد Pays
25. مهنة المعني بالأمر Profession
26. صاحب العمل Employeur

Remarque importante : — **ملاحظة هامة :**

1. Renseigner les rubriques nom et prénom en Arabe et en Français.
2. Renseigner les autres rubriques en Arabe ou en Français (utiliser une seule langue).
3. Pour les femmes mariées, remplir les rubriques nom et prénom du conjoint.
4. Pour les personnes mineures ayant un tuteur autre que les parents, remplir l'annexe « Tuteur Légal ».

1. ملء الخانات الخاصة بالإسم و اللقب بالعربية و الفرنسية.
2. ملء الخانات الأخرى بالعربية أو بالفرنسية (استعمال لغة واحدة فقط).
3. بالنسبة للمتزوجات ملء الخانات المتعلقة بلقب و اسم الزوج.
4. بالنسبة للقصر ذوي ولي شرعي غير الوالدين ملء الملحق المخصص للولي الشرعي.

1

B) INFORMATIONS PERSONNELLES DU PERE — ب) المعلومات الشخصية للأب

25. لقب الأب

26. اسم الأب

27. Nom du père

28. Prénom(s) du père

29. الجنسية الأصلية للأب
Nationalité d'origine du père

30. الجنسية الحالية للأب
Nationalité actuelle du père

31. تاريخ ميلاد الأب
Date de naissance du père
Année / السنة — Mois / الشهر — Jour / اليوم

32. مكان ميلاد الأب
Lieu de naissance du père

بالنسبة للأشخاص المولودين بالجزائر (الأب) Pour les personnes nées en Algérie (le père)

ولاية
Wilaya

بلدية
Commune

بالنسبة للأشخاص المولودين بالخارج (الأب) Pour les personnes nées à l'étranger (le père)

بلد الميلاد
Pays de naissance

C) INFORMATIONS PERSONNELLES DE LA MERE — ج) المعلومات الشخصية للأم

33. لقب الأم

34. اسم الأم

35. Nom de la mère

36. Prénom(s) de la mère

37. الجنسية الأصلية للأم
Nationalité d'origine de la mère

38. الجنسية الحالية للأم
Nationalité actuelle de la mère

39. تاريخ ميلاد الأم
Date de naissance de la mèree
Année / السنة — Mois / الشهر — Jour / اليوم

40. مكان ميلاد الأم
Lieu de naissance de la mère

بالنسبة للأشخاص المولودين بالجزائر (الأم) Pour les personnes nées en Algérie (la mère)

ولاية
Wilaya

بلدية
Commune

بالنسبة للأشخاص المولودين بالخارج (الأم) Pour les personnes nées à l'étranger (la mère)

بلد الميلاد
Pays de naissance

أصرح بشرفي عن صحة المعلومات الواردة في الاستمارة

Je déclare solennellement que les renseignements contenus dans cette demande sont authentiques.

توقيع طالب الوثيقة أو الولي الشرعي بالنسبة للقصر

Signature du demandeur ou du tuteur légal pour les mineurs

حرر بتاريخ
Année / السنة — Mois / الشهر — Jour / اليوم

بـ .....

خـــاص بالإدارة

التوقيع والختم الشخصي للعون الإداري الذي صادق على الملف

أي تصريح كاذب من طرفي يعرضني للعقوبات الواردة في المادتين 222 و 223 من قانون العقوبات

Toute fausse déclaration de ma part m'expose aux sanctions prévues par les articles 222 et 223 du code pénal

www.interieur.gov.dz

2

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية "http://www.interieur.gov"

الملحق رقم 02: استمارة طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية للأشخاص الحاصلين على جواز السفر البيومتري

الجمهـــورية الجـزائـــرية الديمقـــراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'INTERIEUR, ET DES COLLECTIVITES LOCALES

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

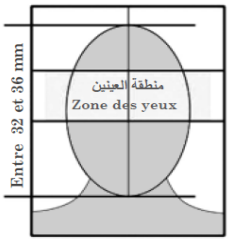

استمارة طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية للأشخاص الحاصلين على جواز السفر البيومتري

FORMULAIRE DE DEMANDE DE LA CARTE NATIONALE D'IDENTITE BIOMETRIQUE ET ELECTRONIQUE POUR LES PERSONNES AYANT UN PASSEPORT BIOMETRIQUE

Numéro de passeport biométrique | رقم جواز السفر البيومتري

ETAT CIVIL DU DEMANDEUR DU DOCUMENT — الحالة المدنية لطالب الوثيقة

1. اللقب
2. الاسم
3. Nom
4. Prénom (s)
5. الجنس Sexe: Masculin ذكر / Féminin أنثى
6. تاريخ الميلاد Date de naissance: Jour/اليوم Mois/الشهر Année/السنة
7. الحالة العائلية Situation familiale: Célibataire أعزب/عزباء / Marié(e) متزوج(ة) / Divorcé(e) مطلق(ة) / Veuf(ve) أرمل(ة)
8. لقب الزوج
9. اسم الزوج
10. Nom de l'époux
11. Prénom de l'époux
12. علامات خصوصية Signes particuliers
13. العنوان Adresse
البلدية/ المدينة Ville/Commune
البلد Pays
الرمز البريدي Code Postal
14. رقم الهاتف Numéro du Tél

أصرح بشرفي عن صحة المعلومات الواردة في الاستمارة
Je déclare solennellement que les renseignements contenus dans cette demande sont authentiques.

توقيع طالب الوثيقة أو الولي الشرعي بالنسبة للقصر
Signature du demandeur ou du tuteur légal pour les mineurs

حرر بتاريخ
Jour/اليوم Mois/الشهر Année/السنة

بـ .....

خـــاص بالإدارة
التوقيع والختم الشخصي للعون الإداري الذي صادق على الملف

أي تصريح كاذب من طرفي يعرضني للعقوبات الواردة في المادتين 222 و 223 من قانون العقوبات
Toute fausse déclaration de ma part m'expose aux sanctions prévues par les articles 222 et 223 du code pénal
www.interieur.gov.dz

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية "http://www.interieur.gov"

الملحق رقم 03: استمارة طلب السفر الاستعجالي

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'INTERIEUR
ET DES COLLECTIVITES LOCALES

وزارة الداخليـــة
و الجماعـــات المحليـــة

الصورة
(Photo)

إستمارة طلب جواز السفر الإستعجالي
FORMULAIRE DE DEMANDE DE PASSEPORT D'URGENCE

Wilaya :..... ولاية :.....

Numéro d'identification national (s'il existe) : .....الرقم التعريفي الوطني (في حالة وجوده)

Nom : ..... (Epouse) .....(زوجة) ..... اللقب

Prénom (s) : .... الإسم

Date et lieu de naissance :..... تاريخ و مكان الميلاد

Sexe : ☐ féminin أنثى ☐ masculin الجنس: ذكر

Situation familiale : Célibataire أعزب/عزباء ☐ Marié(e) متزوج(ة) ☐ veuf (ve) أرمل(ة) ☐ Divorcé(e) مطلق(ة) ☐ الحالة العائلية:

Adresse :..... العنوان

CNI N° :..... بطاقة التعريف الوطنية رقم

Tél :..... رقم الهاتف

Prénom (s) du père : ..... إسم الأب

Date et lieu de naissance :..... تاريخ و مكان الإزدياد

Nom et prénom (s) de la mère : ..... لقب و إسم الأم

Date et lieu de naissance :..... تاريخ و مكان الإزدياد

Nom et prénom du tuteur légal (le cas échéant) :..... لقب و إسم الولي الشرعي (عند الإقتضاء):

Date et lieu de naissance : ..... تاريخ و مكان الإزدياد

Motif de l'urgence : ..... سبب الإستعجال

Familial عائلي ☐ professionnel مهني ☐ administratif إداري ☐ santé صحي ☐

Pièce(s) justificative(s) : ..... الوثائق الثبوتية

Date de la demande : ..... / ..... / ..... تاريخ تقديم الطلب

لقب و إسم و توقيع صاحب الطلب أو الولي الشرعي بالنسبة للقصر

Nom, prénom et signature du demandeur ou du tuteur légal pour les mineurs

.....

.....

أصرح بشرفي على صحة المعلومات الواردة في الإستمارة

Je déclare sur l'honneur que les renseignements contenus dans ce formulaire son authentiques

بصمة السبابة اليسرى
Empreinte index gauche

قرار السلطة المكلفة بإصدار جواز السفر الإستعجالي
Décision de l'autorité chargée de la délivrance du passeport d'urgence

توقيع و ختم مسؤول المصلحة المكلفة بفحص الملف
Signature et cachet du responsable du service chargé de vérifier le dossier

N.B : le passeport d'urgence ne peut être délivré que dans les cas extrêmement urgents, et à titre exceptionnel, conformément aux dispositions du décret exécutif n°16-58 du 03 février 2016 fixant les conditions d'établissement et de délivrance du passeport d'urgence.

ملاحظة: لا يسلم جواز السفر الإستعجالي إلا في الحالات الطارئة و بصفة استثنائية، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 16- 58 المؤرخ في 03 فبراير 2016 المحدد لشروط إعداد و إصدار جواز السفر الإستعجالي.

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية "http://www.interieur.gov"

الملحق رقم 04: استمارة طلب رخصة سياقة المركبات

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديـمقراطيـــــــة الشعبيـــــــة

ولايـــــــة : .....

الدائرة الإدارية / الدائرة : .....

البلديـــــــة: .....

إستمارة طلب رخصة سياقة المركبات

القرار الوزاري المشترك المؤرخ في أول أوت 1989 المحدد لشروط تسليم رخصة سياقة السيارات و صلاحيتها

طـابـــع	قسم مخصص للولاية
	رقم الرخصـــة : .....

السيد الوالي،

لي الشرف أن أطلب منكم تسليم رخصة السياقة الصالحة للصنف :

- ☐ أ١ - الدراجات النارية من الصنف أ و الدراجات الثلاثية و الرباعية العجلات،
- ☐ أ٢ - الدراجات النارية من الصنفين ب و ج .
- ☐ ب - السيارات الأقل من 10 مقاعد وزنها بحمولتها أقل من 3500 كلغ.
- ☐ ج١-سيارات البضائع التي يتجاوز وزنها مع الحمولة 3.500 كغ، و أقل من 19.000 كغ بالنسبة للمركبات المنفردة.
- ☐ ج٢-سيارات البضائع التي يتجاوز وزنها 19.000 كغ (مركبة منفردة) أو التي يتجاوز وزنها 12.500 كغ (مركبة جارة لمجموعة مركبات أو مركبة متمفصلة)
- ☐ د - سيارات النقل العام (أكثر من9 مقاعد).
- ☐ و - السيارات من الصنف (أ١) أو (أ٢) أو (ب) التي يسوقها الأشخاص ذوو الإحتياجات الخاصة و المهيأة خصيصا لهم.

الاسم : ..... اللقب : .....
تاريخ الميلاد : ..... مكان الميلاد : .....الولاية : .....
الجنسية : .....
العنوان : .....

أتعهد بشرفـي :

- بأنني لست عاجزا.
- بأنني لست في حالة توقف عن الامتحان في ولاية أخرى.
- لست في حالة لا تسمح لي بالسياقة.
- لست متحصلا على الرخصة المطلوبة.
- عاجز بسبب عدم الرؤية الجيدة

و أن المعلومات الشخصية و العنوان صحيحان.
مرفق بالوثائق المطلوبة.

الكتابة السابقة بالأحرف اللاتينية :
الاسم : .....
اللقب : ..... في :..... يوم
: .....

قسم مخصص للبلدية أو محافظة الشرطة
وثائق إثبات الشخصية
.....
..... سلمت بتاريخ :
..... في :

.....ولاية :
.....

قسم يملأ من طرف المترشح		
رخص السياقة المتحصل عليهـــا		
الأصناف	التاريخ	الولاية/الدائرة
(أ1)		
(أ2)		
(ب)		
(ج1)		
(ج2)		
(د)		
(و)		

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية "http://www.interieur.gov"

قائمة المراجع

I- اللغة العربية

الكتب

1- الديداموني (محمد عبد العال محمد)، **الرقابة السياسية والقضائية على أعمال الإدارة المحلية**. مصر: دار الفكر القانوني، مصر، 2008.

2- الطائي (يوسف حجيم سلطان) و العابدين (هاشم فوزي دباس)، **التسويق الإلكتروني**. مؤسسة الورائق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

3- ا لعابدين (هاشم فوزي) و العارضي (جليل كاظم)، **نظم إدارة المعلومات (منظور استراتيجي)**. دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

4- بارني (دارن)، **المجتمع الشبكي**. تر: أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

5- بلخيري (رضوان)، **مدخل الإعلام الجديد (المفاهيم والوسائل والتطبيقات)**. دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

6- حمدي (محمد الفاتح)، بوسعدية (مسعود)، قرناني (ياسين)، **تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة الاستخدام والتأثير**. مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

7- كارلسون (ماتس)، **توظيف قدرات وإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التنمية المحلية**. تر: إنجي نجيب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف، 2012.

8- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**. تر: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، د د ن، بيروت، 2005.

9- مؤسسة (محمد بن راشد آل مكتوم)، **مؤشر المعرفة العربي 2015**. دار الغرير للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

10- مور (بارينجتون)، **الأصول الاجتماعية للذكتاتورية والديمقراطية**. تر: أحمد محمود، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

11- توفلر (ألفين)، **بناء حضارة جديدة**. تر: سعد زهران، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر، 1996.

المقالات والمجلات

1- العمري (غسان) و السّكارنة (بلال) و الخشاب (أديب يوسف) ، "مجتمع المعرفة وتأثيره في العمل المعرفي"، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد 95، المجلد 31، 2009.

2- بن أم السعد (فتيحة) و يحياوي (نعيمة)، "دور تكنولوجيا نظم المعلومات والاتصال في تحسين نظام الخدمة العامة في ظل الحكومة الإلكترونية"، **المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة**، المجلد4، العدد11، تشرين الثاني، 2014.

3- بنود (كريمة) وآخرون، "قانون الحالة المدنية خطوة هامة في مسار إصلاح الإدارة الجزائرية"، **مجلس الأمة**، العدد62، أكتوبر 2014.

4- بختي (إبراهيم) ، "الأنترنت في الجزائر"، **مجلة الباحث**، العدد 01، 2002.

5- ليتيم (فتيحة)، ليتيم (نادية)، "الأمن المعلوماتي للحكومة الإلكترونية وإرهاب القرصنة "، **مجلة المفكّر**، العدد 12.

6- مويسة (جمال حود)، "الاقتصاد الرقمي ومتطلبات استجابة البنوك إلى التحديات الجديدة "، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 10، 2010.

7- علي (سمير الشيخ)، "مجتمع المعلومات، الفجوة الرقمية في الدول العربية "، **مجلة جامعة دمشق**، العدد 01+02، المجلد 30، 2014، ص 357.

8- فرطاس (فتيحة)، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد02، العدد15، 2016.

الوثائق الحكومية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، القانون رقم 15-04 المؤرخ في 2015/02/01، المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 2015/02/10.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قرار مؤرخ 2015/12/08 يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الإستعجالي، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادرة بتاريخ 2015/12/20.

التقارير

1- الجمعية العامة للأمم المتحدة، لجنة تنسيق أنشطة الفضاء الخارجي داخل منظومة الأمم المتحدة، **برنامج العمل لعامي 2003/2002**، تقرير الأمين العام، 2002.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للفترة 2003،2015**، مطبوعة الأمم المتحدة صادرة عن الاسكوا، بيروت، 2015.

3- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**. تر: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، د د ن، بيروت 2005.

4- حمدون(توريه) وآخرون، الإتحاد الدولي للاتصالات، وكالة الأمم المتحدة، نيويورك.

الدراسات والمواد غير المنشورة.

1- أحمد (هبة مدثر محمدين) ، "**مقومات مجتمع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات (دراسة حالة السودان)**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير الآداب في علوم المعلومات والمكتبات، قسم علم المعلومات والمكتبات، جامعة الخرطوم، 2010.

2- إخلف (زكرياء)، "**دور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تحسين الخدمة العمومية، دراسة حالة برنامج الجزائر الإلكترونية 2009-2013**"، (مذكرة نهاية التكوين في مناجمنت التنظيمات والسياسات العمومية)، المدرسة الوطنية للإدارة، مولاي أحمد مدغري، 2016/2015.

3- العلمي (حسين)، "**دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012.

4- العتيبي (عزيزة عبد الرحمان)، "**أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية**"، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2010.

5- القحطاني (صالح بن محمد)، "**تطبيق الحكومة الإلكترونية ودورها في التطوير الإداري بالمديرية العامة للدفاع المدني**" ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية)، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010.

6- بوجليل (نبيل)، "**الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية**"، (مذكرة نهاية التكوين في مناجمنت التنظيمات والسياسات العمومية)، المدرسة الوطنية للإدارة، مولاي أحمد مدغري، 2016/2015.

7- بوزاوية (زهرة)، "**مجتمع المعلومات والكفاءات الجديدة لدى أخصائي المعلومات: دراسة ميدانية بالمؤسسات الوثائقية لولاية وهران**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات والعلوم الوثائقية)، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2015/2014.

8- بولعويدات (حورية)، "**استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الاتصال والعلاقات العامة)، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

9- بوسمغون (إبراهيم)، "**تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مجال الأرشيف: أرشيف ولاية قسنطينة نموذجا**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات)، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.

10- بلقيدوم (صباح)، "**أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC)على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**"، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير)، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013/2012.

11- بالخضر (شاكر) وآخرون، "**الاقتصاد المعرفي بين الفرص والتحديات**"، (مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات)، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008/2007.

12- بن عبد ربه (آمنة)، "**الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003: حصيلة وآفاق**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال)، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006/2005.

13- بن عيسى (قواسم)، "**الفجوة الرقمية والمعلوماتية بين الدول العربية**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال)، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران، 2007/2006.

14- بن شعبان (رمضان)، "**الديمقراطية الإلكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الإستوني وإسقاطه على الجزائر**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.

15- داودي (الطيب)، "**تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل لإدارة المعرفة**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

16- زرزار (العياشي)، "**تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها في النشاط الاقتصادي وظهور الاقتصاد الرقمي**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة.

17- حماد (مختار)، "**تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خذة، 2007.

18- كاوجة (محمد الصغير)، **مجتمع المعلومات والمعرفة**، مجموعة محاضرات في مقياس مجتمع المعلومات والمعرفة، قسم علوم الإعلام والاتصال.

19- كريم (مراد)، "**مجتمع المعلومات وأثره في المكتبات الجامعية (مدينة قسنطينة نموذجا)**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم المكتبات)، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

20- عبدلي (فاطمة) و مروان (فوزية)، **دور الفجوة الرقمية في تعطيل المشروع التنموي في الجزائر**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

21- علوي (هند)، "**المرصد الوطني لمجتمع المعلومات بالجزائر، قياس النفاد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقطاع التعليم بالشرق الجزائري، ولايات قسنطينة، عنابة، سطيف نموذجا**" ،

(أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم المكتبات، تخصص إعلام علمي وتقني)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

22- عشور (عبد الكريم) ، "**دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر** "، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.

23- صراع (كريمة) ، "**واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص استراتيجية)، قسم العلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013.

24- تومي (عبد الرزاق)، "**تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات والمعلومات)، قسم علم المكتبات والمعلومات، جامعة قسنطينة، 2006/2005.

الندوات والملتقيات العلمية

1- بلعربي (عبد القادر)، لعرج مجاهد (نسيمة)، مغبر (فاطمة الزهراء)، **تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الاقتصاد الإفتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس المنعقد في جامعة سعيدة.

2- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "**الاقتصاد المحلي عامل مشجع للتنمية الوطنية**" لقاء الحكومة- الولاة، قصر الأمم، الجزائر 12 و13 نوفمبر 2016.

3- طرشي (محمد) و تقرورت (محمد) ، **أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الميزة التنافسية في منظمات الأعمال العربية، رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة**، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 13، 14 ديسمبر، 2011.

4- لقرع (مصطفى) وعمايدية (فايزة)، "الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحسين وجودة الخدمة العمومية قطاع وزارة الداخلية نموذجا"، **آليات تحسين الخدمة العمومية**، جامعة تبسة.

5- سعدون (نسرين)، **واقع الفجوة الرقمية في الجزائر، الاتجاهات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات**، المؤتمر الدولي، الأردن، 11/09 أكتوبر 2012.

المقالات المنشورة في المواقع الإلكترونية

1- أمير (أحمد)، "استخراج وثائق الحالة المدنية قريبا عبر الأنترنت"، على الموقع:
" **http://www.aljazairalyoum.com** "

2- أمير (أحمد)، "رخصة السياقة والبطاقة الرمادية البيومتريين الإلكترونيين"، على الموقع:
" **http://www.aljazairalyoum.com** "

3- البلدية الإلكترونية على الموقع: **http//www.Radioalgerie.com**

4- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية "**http://www.interieur.gov**"

5- قائمة النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة خلال 2005:
" **http// : www.jradp.dz/TRV/A2005 B14.pdf** "

6- تكنولوجيا المعلومات المفهوم والأدوات، مركز الدراسات الاستراتيجية، على الموقع:
"**https://alhadidi.files.word press.com/2013/03/mfhomt.pdf**".

7- http://www.Unesco.org

8- www.yourdictionary.com/gecos"

المقابلات

- بومدش (عبد الحميد)، رئيس مكتب تنقل المواطنين، مقر ولاية جيجل.

II- اللغة الأجنبية

1- الفرنسية

1- HADJADJ Djilali, **corruption :le ministère de l'intérieur se dote d'un centre d'appel une opportunité pour les donneurs d'alerte ?,**Le soir d'Algérie.

2-JANKARI Rachid, **Les technologies de l'information au Maroc, en Algérie et Tunisie,** institue de prospective économique du monde Méditerranéen, Octobre, 2014.

3- KETTANI Driss et Moulin Bernard, **Le gouvernement pour la bonne gouvernance dans les pays en développement**. Centre de recherche pour le développement international, Canada, 2014.

4- Union internationales des télécommunications**, Rapport Mesurer la société de l'information 2015**, Résumé analytique, Bureau de développement des télécommunication, Genève.

2- الإنجليزية

1-L.OUTMAN James and M.OUTMAN Elisabeth, **Industrial Revolution Almanac**.Printed in the United State of America, 2003.

قائمة الأشكال والجداول

1/ قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01: مؤشرات مجتمع المعلومات	27
الشكل رقم 02: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: المؤشر والقيم المرجعية وعوامل الترجيح	33
الشكل رقم 03: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال بحسب المنطقة مقارنة بالمتوسط العالمي 2015	54
الشكل رقم 04: البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية	67
الشكل رقم 05: خريطة الأمن السيبراني العالمي	70
الشكل رقم 06: متابعة طلب جواز السفر البيومتري	77
الشكل رقم 07: بطاقة التعريف الوطنية البيومترية	81

2/ قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال	18
الجدول رقم 02: المفاهيم المتعددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال	23
الجدول رقم 03: القائمة الأساسية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	34
الجدول رقم 04: تطور مستخدمي الأنترنت في الجزائر لكل 100 شخص (2000-2008)	46
الجدول رقم 05: الترتيب الإجمالي والمعدلات الإجمالية لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال بين 2010-2015	52
الجدول رقم 06: ترتيب الجزائر بالنسبة لبعض الدول في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة بين 2012-2014	55
الجدول رقم 07: تصنيف الجزائر حسب مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في منطقة الدول العربية لسنة 2010-2015	57
الجدول رقم 08: مؤشر الجاهزية الشبكية في المنطقة العربية 2007-2015	58
الجدول رقم 09: ترتيب الجزائر في المؤشر الفرعي الخاص بالاستعداد والاستخدام في إطار مؤشر الجاهزية الشبكية 2006-2015	59
الجدول رقم 10: معدل انتشار الهاتف الثابت والهاتف النقال والأنترنت في الجزائر 2003-2014	59
الجدول رقم 11: معايير الوصول وسهولة الوصول إلى المعلومات عبر البوابة الإلكترونية.	64

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	**I**
الإهداء	**II**
مقدمة	أ
الفصل الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال: نظرة في محددات القياس الانتشار والتوسع	**11**
المبحث الأول: التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال	**12**
المبحث الثاني: التعريف بتكنولوجيا المعلومات والاتصال	**19**
المبحث الثالث: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	**26**
الفصل الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر: قياس الوضع الرقمي	**39**
المبحث الأول: التأسيس لبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر	**40**
المبحث الثاني: واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر	**44**
المبحث الثالث: قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر	51
الفصل الثالث: الخدمة العمومية الإلكترونية المحلية في الجزائر: الواقع والفعالية	63
المبحث الأول: البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية	64
المبحث الثاني: الخدمات الإلكترونية كبداية لمسار التحول نحو عصرنة الإدارة المحلية	70
المبحث الثالث: المشروع الرقمي الجديد لوزارة الداخلية والجماعات المحلية: رخصة السياقة البيومترية وبطاقة ترقيم المركبات	82
الخاتمة	**92**
قائمة المختصرات	**94**
الملاحق	**96**
قائمة المراجع	**103**

قائمة الأشكال والجداول	112
فهرس المحتويات	115